



النقابات

صدى

www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال

تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين

الافتتاحية << تسلم وتسليم (٢٠١٠ - ٢٠١١)

وسلب صفيحة المحروقات وهي تتسلل إلى بيوت الفقراء لتشعرهم ببعض دفء، ومصادرتها عند خزانات وقود السائقين الفقراء لتعينهم على تحصيل شيء من العيش الكريم، وتدور زوايا الغذاء اليومي، من لحوم وخضر وفاكهة، حتى باتت هذه اليوميات الحياتية، مصدر الرزق السياسي الوحيد للحكومة ورئيسها العاجي.

تسلم وتسليم، بعد أن حاول أحد ائتوايري الحكومة وزير العمل حرب التحايل والالتفاف على الصندوق الوطني للضمان، محاولا سلخه عن الشريحة الأكبر من اللبنانيين الفقراء، وجعله طيعا أمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فصفعه ممثلو الفقراء.

فانتقم من النقابات، محاولا استغلال بعض الثغرات لكي ينفذ إلى داخل الحركة النقابية، بعناوين إصلاحية مشبوهة، فتلقى صفة أخرى من ممثلي الفقراء، فالتف على موظفي القطاع العام قاطعا الطريق أمامهم على تأسيس نقابات تنظم صفوفهم وتدافع عن حقوقهم، بحجج تحريضية واهية.

وختم الائتوايري المعجزة (حرب على المواطنة والتعايش الاسلامي المسيحي)، سنته الماضية وافتتح السنة الجديدة بمشروع منع بيع الأراضي بين اللبنانيين (من طائفة إلى طائفة أخرى)، إمعانا في مشروعه الأكبر القائم على الفصل العنصري، وكيانات الكونفيدرالية.

أخيرا، ختم العام الماضي على صرخة نقابية عمالية، أطلقها رئيس الاتحاد العمالي العام، ومستقبلا بها العام الجديد، متعهدا الدفاع عن حقوق العمال والفقراء، وهذا شعار افتقده النقابيون والعمال لفترة، ولكنه في السنة الجديدة، يبقى برسم هؤلاء أولا كما هو برسم الاتحاد العمالي، وليكن الشعار الأوفى « معا نؤكد وجودنا، ومعا نستعيد الحقوق اللائقة »

يسر أسرة صدى النقابات أن تتقدم من اللبنانيين (مقاومون ونقابيون وعمال ومزارعين...) بالتهاني بعيد ميلاد ورأس السنة سائلين الله تعالى أن يعيده على الجميع بالخير الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي والمعيشي... وأن يبعد عنهم الظلم والإجحاف والإفقار الممنهج في القرارات والمشاريع التي تعتمدها سياسة الاستهتار والاستغناء.

تسلم وتسليم، بين عام مضى وهو حافل بالمرهقة والمراهنة اللتان وسمتا الأداء الحكومي، وعام جديد أقبل، وهو ينوء بما يحمل من أوزام خبيثة لقرارات ومشاريع أصدرتها حكومة التسلم والتسليم نفسها، أطاحت بالبقية الباقية من بعض أنفاس يتبادلها (العمال والموظفون والأجراء والمزارعون...)، وعين رئيسها الطائر دائما (بلا أفق)، لم يرف لها جفن، والأيام الخوالي آتية.

تسلم وتسليم، بين عامين نقرأ في الآتي عناوين الذي مضى، كما قرأنا بالملموس الأعوام التي خلت منذ ٢٠٠٥، لما تولى الائتوايري الأكبر رئيس الحكومة السابق زمام الحكومة وحلّ البلاء على البلاد والعباد. ونحن اللبنانيون (بملء إرادتنا)، أعدنا الكرة بائتوايري جديد من نفس السنخية بالنظرة إلى الفقراء... ولا حياة لمن تنادي.

تسلم وتسليم، بعد عجز مقصود لحكومة تمنعت عن تحرير إدانة بالخروق الإسرائيلية لقطاع الاتصالات، وتمنعت بقدرة قادر عن تحرير إدانة بحق العدو الذي زرع جبال لبنان بشبكات للتجسس ذات التقنية العالية، وتمنعت (دفاعا عن النفس) عن محاكمة شهود الزور، وتمنعت عن الأخذ بأدلة دامغة (بالصوت والصورة) لرصد العدو بطائراته لموكب رئيس الحكومة قبل اغتياله. تسلم وتسليم، بعد أن أجادت الحكومة وبشبهة مفتوحة، ضبط رغيف الخبز متلبسا في أفواه الفقراء.

وكلا عام والنقابات والعمال الفقراء (يدا بيد) هم بخير



.. شايفك و سامحك ..

ما يكلف لبنان سنوياً حسب أسعار النفط اليوم ما يزيد عن ٢٧٠ مليون دولار سنوياً لمعمل واحد

ارسل الوزير بطرس حرب الى هيئة مجلس الخدمة المدنية كتابا اودعها معه مشروع المرسوم المعد لتحديد تعويضات لأعضاء لجنة تفعيل حقوق المعوقين، في العمل. وبالتوازي، ارسل كتابا الى وزارة الاشغال العامة والنقل شاكرا اياها لحظها في خطة تحديث النقل المشترك اماكن تنقل المعوقين، ولحظها ايضا عند تطوير شبكة الطرق وتأهيلها وصيانتها السماح بتنقل الاشخاص المعوقين لما في ذلك من اهمية النقل لتشغيل هذه الفئة الاجتماعية عبر تأهيل الطرق والشوارع والابنية ووسائل النقل التي تسمح لها بذلك. كما ارسل حرب كتابا الى وزارة المال عرض فيه التقرير السنوي للجنة تفعيل حقوق المعوقين في العمل للعام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.

عرض الوزير شربل نحاس مع وفد من مجلس نقابة العاملين في هيئة «أوجيرو» برئاسة النقيب عاطف مركزل شؤوناً نقابية تتعلق بالعاملين في سياق طلب الوزير من ادارة الهيئة دفع المستحقات للمستخدمين والمتعاقدين والملحقين في ٢٠ الجاري.

وأعلم نحاس ان مجلس ادارة الهيئة، الذي انعقد في ٢٠ كانون الاول، لم يقر الدرجتين للمستخدمين في الهيئة، فطلب من المديرية المالية فيها ابلاغه بالرقم النهائي للمستحقات كي تقوم الوزارة، عند تبليغها، بتحويل المبلغ اللازم لدفع هذه المستحقات فوراً، أخذاً في الاعتبار وضعية السيولة المتوافرة لدى الهيئة.

بحث الوزير فادي عبود مع السفير الإيراني غضنفر ركن أبادي في العلاقات الثنائية ما بين لبنان وإيران على الصعيد السياحي.

وقال السفير الإيراني: «تطرق اللقاء إلى آخر التطورات في مجال التعاون السياحي بين الجمهورية الإيرانية والجمهورية اللبنانية في ضوء الاتفاق الذي وقعه الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد خلال زيارته لبنان، وبدأنا بمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق في شكل عملي لتفعيل السياحة ما بين البلدين».

أعلن وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن عن «قرب الانتهاء من الإحصاء الزراعي والوصول الى نتائج يتم البناء عليها في تحديد معايير تقديم مساعدات وزارة الزراعة ولمن تقدم»، مشيراً الى تسهيل تسجيل الأدوية الزراعية البيولوجية لتخفيف الاعتماد على المبيدات الكيميائية، «ولذلك تم التركيز على تسجيل الفرمونات التي تشكل وسيلة فاعلة وصديقة للبيئة لمكافحة الحشرات والآفات».

أعلن وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن عن «قرب التوصل الى حل لمشكلة تسجيل الآليات الزراعية، مع قرب انتهاء الإحصاء الزراعي، على ان يتم ربط الرخصة بحجم الانتاج لتحديد حجم الآلية التي يسمح للمزارع بتسجيلها، وذلك بالتفاهم مع وزير الداخلية زياد بارود».

تحدث وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن عن موضوع أسواق بيع الخضر بالجملة، وما تم العمل عليه بالتعاون مع البلديات لتحسين أوضاعها تمهيداً للتعاون في وضع معايير ومواصفات موحدة لها، اضافة الى العمل على تنظيم المسالخ ووضع ضوابط ومواصفات ومعايير ملزمة قبل منحها الترخيص، وشدد على انه سيتابع موضوع «تنظيم اسواق الجملة والمسالخ» الوصول الى نتائج واضحة تؤمن صحة المواطن وحصوله على غذاء سليم وتوفير حقوق المزارعين».

أطلق وزير الطاقة والمياه جبران باسيل (٢٢-١٢-٢٠١٠) خط الغاز الساحلي من دير عمار الى صور بطول ١٧٤ كلم وقطر ٣٦ إنشاً، بكلفة تقديرية تبلغ ٣٥٠ مليون دولار تقريباً. ولفت إلى أن «وفره السنوي على معامل الكهرباء يبلغ فقط بحسب سعر النفط اليوم ٧٤٠ مليون دولار، ما يدل على مدى أهمية هذا المشروع بالنسبة إلى الكهرباء، ومدى وفره الكبير للصناعة اللبنانية وللاستعمال المنزلي وقطاع النقل، ومدة تنفيذه كاملة بالحد الأقصى ٢٨ شهراً، وبالتالي نستطيع ربطه لاحقاً بخط الغاز العربي. وقال باسيل: «إن هذا المشروع يؤمن وفراً سنوياً على معامل الكهرباء يبلغ ٧٤٠ مليون دولار فقط في الكهرباء من دون الصناعة والنقل والاستعمال المنزلي، وتالياً سنسترد ثمنه في أقل من ستة أشهر عندما يتم مدّه». وذكر باسيل بالإشكال الذي كان قائماً مع وزارة المال بعدم تسديد ثمن الغاز المصري.

ما يعتري الواقع النقابي الحالي سببه الأول خارج الاتحاد العمالي العام

منه ما هو عالمي يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية العالمية ومنه ما يتعلق بالحكومات المتعاقبة التي خضعت لمعايير اقتصادية وسياسية خارجية والتي لا تعير أي وزن لشيء اسمه عمال ومطالب، والسبب الثاني هو الانقسام السياسي في الجسم النقابي، وجزء منه يتهم أي مطالبة بأنها موجهة ومسيئة (عنزة ولو طارت)؛ وأمام هذا الانقسام السياسي لا يفيد أي تغيير في بنية الاتحاد، وستبقى الأزمة تراوح مكانها.

بناء عليه، فإن أي مراجعة لتاريخ الحركة النقابية في لبنان والواقع السياسي اللبناني، يفرض السؤال التالي هل البحث عن الفصل ما بين النقابي والسياسي، هو بحث موضوعي في متناول اليد؟ وهل الحركة النقابية بجميع تلاوينها على الإطلاق غير مسيئة؟ وهل يمكن تحقيق هذا الطموح المثالي وهل يخدم هذا الطرح بناء حركة نقابية سليمة في ظل

التركيبة السياسية والطائفية والوظائفية الموجودة؟! وقد جاءت إجابات المشاركين متناقضة في تقييم هذا الواقع، بين من يحمل المسؤولية للأحزاب السياسية وبين من يدافع عنها، تنم بأغلبها عن تخطيط مرتبط بالانقسام السياسي في البلد، والأطراف المتناقضة الإجابات جزء مركزي من التركيبة الحزبية - النقابية، بشكل مباشر وغير مباشر، وهي جزء من الانقسام وطرفاً فيه.

وما يلفت في المشاركين من ممثلي الاتحادات (٤٤ اتحاداً)، أنهم بأغلبيتهم مع المطالبة باستقلالية للحركة النقابية، وتنتقد غياب الديمقراطية والفعالية والاستقلالية، وانعدام الثقة بين القاعدة والرأس، وغياب التنسيق أيضاً بينهما، وعدم وعي العمال، وغياب التدريب، ومع حق المرأة في العمل والتمثيل النقابي، ومشاركة الشباب... لكن يجب الالتفات إلى أن العناوين المطروحة منها ما هو مختص بالجسم النقابي (اتحادات ونقابات) ومنها ما يتعلق بالاتحاد العمالي العام وفي ذلك تفصيل يأتي أوانه. والأفكار المطروحة تنم عن وعي متقدم جداً لدى المشاركين، يؤسس مجرد الاقتناع الجدي بها، للبننة الأولى في بناء الهرم النقابي السليم. لكن ما الذي يمنع هؤلاء، وكل على حدة على مستوى اتحاداتهم من أخذ المبادرة الذاتية، والمباشرة في التطبيق في إطار خطة زمنية واضحة، تبدأ من القاعدة تؤسس لحركة تغيير منهجي وجوهري في الحياة النقابية. وهذا سؤال كان يجب أن تتضمنه الدراسة لكي تتكامل، ما دام هذا الاتحاد والممثل له، يعرف مكانم الضعف والقوة، فإذا كانه ومعه اتحاده قادرين على إحداث بعض التغيير، فلماذا لا يباشر بذلك؟!

هشاشة وجمود في الحركة النقابية و الاتحاد العمالي. هذا ما خلصت إليه الدراسة الاستطلاعية التي مولتها المؤسسة الإيطالية **prosvil**، (ومشاركة السفارة الإيطالية في بيروت!) وأشرف على تنفيذها الاتحاد الدولي للخدمات العامة.

أن تقوم مؤسسة أجنبية بمثل هذه الدراسة الملحة والضرورية وبدعم من سفارة بلادها، ولا تقوم أي من المؤسسات المحلية ذات الصلة، أو الاتحاد العمالي العام، بتنظيم مثل هذه الدراسة الاستطلاعية، شيء يدعو إلى الاستغراب، نظراً لأهمية الأسئلة المطروحة بخلفيات سياسية واجتماعية ونقابية تراكمية، وما أفرزته من نتائج تعبر عن واقع ما تعانيه الحركة النقابية، من حالة مرضية (مشوشة) لدى القيادات النقابية المشاركة في الدراسة، و(مشوشة) للقيمين على الدراسة، وتظهر حالة الاعتلال البنيوي والوجودي على مستوى البنى والهيكلية والآليات التنظيمية..

الحركة النقابية والعاملون عليها بأمس الحاجة إلى معرفة حجم المشكلة البنيوية التي تتفاعل في الجسم النقابي العام، وهم أولى بالمبادرة إلى الدراسة والتقييم من غيرهم.

الآراء التي أدلى بها نفر كبير من رؤساء وممثلي الاتحادات النقابية على أنواعها واختلافها، ٤٤ اتحاداً من أصل ٥٢، ذات دلالات مهمة جداً، بمعزل عن طبيعة الأسئلة المطروحة والمختارة بعناية فائقة للوصول بها إلى النتيجة المنشودة ذاتها، التي أقرّ بها المشاركون، وهي أسئلة تستوعب مفاصل الواقع النقابي المعاش. ما هو محير، سؤال مركزي، يجب الوقوف عنده ملياً وإخضاعه للدراسة المنهجية، هل الأزمة التي تعيشها الحركة النقابية عامة، هي وليدة ساعتها، أم هي أزمت تراكمية عمرها من عمر الولاية؟ خصوصاً عند إجابات من مثل تحميل المسؤولية للأحزاب والمذاهب أو الطوائف والحكومات، وهل أتى على الحركة النقابية منذ تأسيسها ولم تكن ولادتها ولادة حزبية أو طائفية؟، بمعنى أكثر وضوحاً، ألم تُستولد الحركة النقابية من رحم الأحزاب والطوائف، في عز الصراع بين المنظومتين الاشتراكية والرأسمالية عالمياً، وبين اليمين واليسار محلياً، وهذا ليس دفاعاً عن الأحزاب التي تتحمل جزء من المسؤولية التراكمية للأزمة، وما زالت. وبالرغم من هذه التوأمة ما بين سياسي ونقابي استطاعت الحركة النقابية تحقيق وانتزاع أهم الحقوق المطلوبة والقانونية العمالية والنقابية عبر تاريخ من النضال، أما ما يعتري الواقع النقابي الحالي من عجز عن الدفاع عن هذه الحقوق، سببه الأول خارج الاتحاد العمالي والحركة النقابية

باستثناء (الجغرافية لأنها شبيهة بقطع الأوصال)، وأقصد بالأسئلة تلك التي تسأل وتجب معاً، (هل هناك حاجة لتطوير الاتحاد؟) تحصل على إجابة نعم ٩٥٪، جواب بديهي على سؤال بسيط، (هل الاتحاد العمالي فعال في تحقيق المطالب؟) إجابات: «قطعاً غير فعال»، خصوصاً عندما ترتبط الفعالية بالقضايا المطلوبة يصاغ السؤال بلغة تحريضية، مع العلم أن الصراع المطبلي هو صراع قديم وعالمي .. أخيراً تغفل الدراسة سياسات الحكومات الجائرة والمتغيرات الاقتصادية العالمية وأثارها وتداعياتها .. وتحمل المسؤولية للجسم النقابي دون أن تذكر له إيجابية واحدة كدفاعه عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي... اعتقد أن الدراسة أرادت من هذه الأسئلة الوصول إلى هذه الإجابات، وهي تعرفها سلفاً، لكنها أضافت إليها إدانة جاءت على شكل اعترافات ذاتية أدلى بها المشاركين، تقدّم كمستند اعتراف يدعم الهدف المنشود للجهة المشرفة على الدراسة في أطروحاتها التغييرية، وهي بذلك تشكل (موقف لا رأي)، ولا عيب في ذلك. ما تحتاجه الحركة النقابية وقياداتها هو الجرأة في الاعتراف والشفافية في الحوار، وأن يتخلى المقاطعين عن الخطاب الاتهامي الاستعلائي بين اتحاد شرعي وغير شرعي لأن من أعطى الشرعية النقابية والعمالية لهم أعطاهم لغيرهم وأكثر. ولا حاجة لمن هم في موقع التغيير ترداد مقولة (أن استيعاب المزيد من الاتحادات ذات الصلة الحزبية والمذهبية والانخراط في تحركات ذات أغراض سياسية لا تعود بالمنفعة على العمال والموظفين) فالاستمرار في الاتهام لا يخدم الغاية النبيلة بل يقوضها، إن التنوع السياسي والمذهبي في الجسم النقابي غنى له، وما يحتاجه الجسم النقابي هو الكف عن الاتهامات والاعتراف بالآخر بلا مكابرات سياسية.. أيضاً، وأن يتحلى من هم في الضفة الأخرى من غير المقاطعين في الاتحاد العمالي العام وقياداته، بالمسؤولية في لم الشمل النقابي، والدعوة إلى نقاش جدي يؤسس لمرحلة جديدة من العمل النقابي السليم، لأن النقاش خارج سقف الاتحاد العمالي يعمق الأزمة، فالواقع الاقتصادي والاجتماعي والنقابي.. المتدرج قد تخطى الجميع.

حتى ولو كان اتحاده متحزباً أو مسيئاً لا فرق، فهو إما يعكس قناعات حزبه، وهذا يسهل المهمة أكثر، ويختصر الزمن، ويقدم نموذجاً حضارياً غير مسبوق، وإما يتعارض مع حزبه في القناعات، وبالتالي هو يسبق حزبه في الوعي، أو يختلف معه منهجياً، والأهم أنه يختلف معه مطلبياً واجتماعياً وهنا تقع المسؤولية عليه في المبادرة إلى الإصلاح الداخلي، مدعوماً بقناعات راسخة تجد صداها لدى نقاباته وعماله من دون بذل كثير جهد تؤسس للتغيير في التعاطي السياسي النقابي الديمقراطي وليس للانقلاب على الحزب كما قد يفهم، ولا للخروج عن الظروف التي يبني عليها حزبه سياساته، لأنها لن تتعارض بل تؤسس لتكامل طبيعي بين الدورين أي أنها تؤسس لعلاقة سوية وصحية بين العمل النقابي والعمل السياسي. وعندما تحلّ هذه الإشكالية تصير معظم الأفكار المطروحة، مثل التدريب والانتساب والكويتا وغير ذلك تفاصيل سهلة التحقيق. أما في حال الاختلاف الجذري، فعليه أن يعلن موقفه بوضوح، منعاً للالتباس، وإلا كانت هذه القناعات مجرد فقاقيع، يقدم نفسه من خلالها إعلامياً للآخر، حتى لا يتحمل المسؤولية، وبذلك يتحايل على نفسه وعلى حزبه وعلى اتحاده ونقاباته وعماله، من أجل ضمان مصالحه الشخصية، ويكون بذلك شريك في الاعتلال النقابي العام، وراض بالواقع المعاش، وتكون الدراسة قد كشفت أزمة أخرى لا تقل خطورة، وهي الحالة المرضية التي يعيشها القيمون على الجسم النقابي (رؤساء وممثلو الاتحادات)، أي (الفصام النقابي المصلحي المرضي). وعندها نحن بحاجة إلى دراسة أخرى، تتضمن أسئلة نتوجه بها إلى القيمين الفعليين على هذه الاتحادات من قوى وأحزاب لتشخيص الخلل واقتراح العلاج. موضوع آخر كان يجب أن يحكم خلفية الأسئلة المطروحة وعملية التقييم لتستوي الدراسة، تتعلق بالأسئلة المطروحة حول الخلل البنيوي والتنظيمي في الجسم النقابي والتي بطبيعتها دفعت باتجاه إجابات موجهة ومحددة انسجمت مع خلفية الدراسة التي تنادي باتحادات قطاعية (وهذه جديرة بالدراسة والتقييم).

إنا لله وإنا إليه راجعون .

تتقدم أسرة صدى النقابات بأحر التعازي من الأخ محمد عباس بلحص عضو المجلس لنقابة عمال الخيم البلاستيكية في الجنوب برحيل ابنه الفقيه المجاهد علي محمد عباس بلحص (أبو تراب) .
لقد ألمنا رحيك يا أبا تراب لكن ما يؤنس وحشتنا هو أنك رحلت في عاشوراء ووقعت بين يدي أبي عبد الله الحسين (ع) وابنائه علي الأكبر (ع) . فإلى جنان الخلد أيها العامل المجاهد .





الاتحاد العمالي العام « يدعو إلى حماية الضمان ووقف النهب والاحتكار 2011 عام «حتمية تصحيح الأجور وربطها بمؤشر الغلاء»

«حتمية تصحيح الأجور وربطها بمؤشر غلاء المعيشة»،
«حماية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتفعيله»،
«الكفاح من أجل العيش الكريم» و «وقف النهب والاحتكار

وحدد 17 ك2 موعداً لإجراء الانتخابات التكميلية الاتحاد العمالي العام : لتحرك نقابي تصحيح الأجور في طبيعته.

دعا المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام إلى تحرك نقابي عام، تستخدم فيه مختلف وسائل الضغط السلمي من تظاهرات وإضرابات واعتصامات تبدأ في النصف الثاني من شهر كانون الثاني المقبل. ويجري المجلس انتخابات تكميلية للأعضاء الستة الذين تنتهي ولايتهم يوم الاثنين ١٧ كانون الثاني المقبل، وفقاً لقانون العمل وعملاً بأحكام المادة ٢١ من النظام الداخلي للاتحاد وتكليف الرئيس والأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لإتمام عملية الانتخاب.

عقد المجلس اجتماعاً ترأسه الأمين العام غسان غصن وحضور الأعضاء. وبعد مناقشة جدول الأعمال أصدر المجتمعون بياناً وجهوا خلاله معاهدة إلى اللبنانيين في حلول الأعياد. وأكد المجلس على أولويات أساسية تنطلق منها التحركات التي ستبدأ في بدايات العام المقبل وتكمن في: فرض تصحيح الأجور وفقاً لمؤشر غلاء المعيشة وربط الأجور بهذا المؤشر بشكل دائم. رفع الرسوم والضرائب عن السلع الأساسية وبوجه خاص المشتقات النفطية من بنزين ومارزوت وغاز منزلي. المباشرة الفورية في إعادة التوازن المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهذه مسؤولية الحكومة أولاً وأخيراً وإصدار المراسيم اللازمة إنفاذاً لقانون الضمان المادة (٦٦) منه، تنفيذ قانون النفط وإصدار المراسيم التطبيقية اللازمة. ودعا إلى استكمال هذه التحركات على المستويات كافة، بحيث تكون المنطلق في بدايات العام المقبل لتحرك نقابي عام وضغط، تستخدم فيه مختلف وسائل الضغط السلمي من تظاهرات وإضرابات واعتصامات حيث ثبت أن الحوار الجدي والحقيقي مع الحكومة لا يحقق المطالب إلا وفق روزنامة تحركات عمالية تبدأ في النصف الثاني من شهر كانون الثاني المقبل.

الاتحاد العمالي العام « يدعو إلى حماية الضمان ووقف النهب توجهت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان، في اجتماعها الدوري برئاسة غسان غصن وحضور الأعضاء، إلى اللبنانيين بالتهنئة بالسنة الجديدة عليها «تتحقق فيها أمانهم وتطلعاتهم بالسلام والأمن وكرامة العيش وإنعاش الاقتصاد لتحسين الشؤون الحياتية الأساسية التي تُنصَح حياتهم وتضعهم في قلق وخوف دائمين».

ورأت الهيئة في بيان انه كانت الحكومة قد أعلنت منذ تشكيلها في بدايات العام الجاري أنها ستضع كل اهتماماتها بقضايا الناس وشؤونهم الأساسية فإذا بالعام ينقضي على الأسوأ حيث ارتفعت نسب التضخم بمعدلات تجاوزت ١٢٪ واستمر تقلص فرص العمل وازدادت معدلات البطالة إلى ما يزيد عن ٢٠ بالمئة مقابل ضمور وتراجع القطاعات المنتجة صناعة وزراعة لمصلحة تحكم الاحتكارات المالية وشيوع سوق المضاربات المالية والعقارية وباتت أرباح الربوع مؤشراً للنمو في القطاع المالي الذي يحقق أرباحاً خيالية خالصة لأصحاب الرساميل الكبيرة ومضاربي البورصة دون أية انعكاسات على الاقتصاد المنتج الذي ينعكس إيجاباً في الاقتصاد الحقيقي المولد لفرص العمل والنمو الشامل. وأعلن الاتحاد العمالي العام بإصرار «أن العام ٢٠١١ سيكون عام النضال من أجل تصحيح الأجور وسيكون عام الكفاح من أجل انتشال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والأخطار التي تحاك ضده. وإن وجوب تصحيح الأجور أصبح واقعاً حتمياً بعد ازدياد نسبة التضخم إلى سقف غير سقوفه في السنتين الأخيرتين وأصبحت أسعار السلع وكلفة الخدمات الأساسية والضرائب والرسوم فوق طاقة العمال وأصحاب المداخل المحدودة. إن تأمين التوازن المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بزيادة نسبة الاشتراكات أصبح أمراً ملحاً للمحافظة على تقديمات الصندوق وتمكينه من القيام بدوره كأهم مظلة اجتماعية للعمال والمستخدمين».

ودعا الاتحاد العمالي العام «عمال لبنان وجميع المتضررين إلى خوض المعركة المطلوبة بكل قواهم وهو من هذا الإطار يدعم مطالب عمال وموظفي شركة كهرباء لبنان ونقاباتهم وسيقف وراء كل تحرك نقابي مطلب في كل القطاعات المهنية والإنتاجية. فليكن مطالب الاتحاد العمالي العام للعام ٢٠١١

العدو الاسرائيلي يدخل بقوة على ملف الحقوق النفطية للبنان باسيل: لبنان وجد الدواء المناسب للتعامل مع هذا النمط العدائي



التي جرت في حقل «لفياتان» ستظهر خلال الاسابيع القليلة المقبلة. واعتبر ان اسرائيل «يمكن ان تصبح مصدراً للغاز الى اوربا، ونحن على استعداد للتعاون في مثل هذا المشروع مع مستثمرين أجانب، وأيضا مع اليونان وقبرص».

أما في شأن تركيا، فقد اكتفى الوزير الاسرائيلي بالقول ان «الاتفاق مع قبرص يحدد بوضوح حقوقنا في المتوسط».

وتجدر الاشارة الى ان تركيا كانت قد احتجت على اتفاقية ترسيم حدود المناطق التجارية الموقعة في ١٧ كانون الاول الجاري بين اسرائيل وقبرص.

الرد اللبناني

وقال وزير الطاقة جبران باسيل تعليقا على الموقف الاسرائيلي ان «منطق القوة الذي تستخدمه اسرائيل لا ينفع معنا، ولم يعد يخيفنا، وبالتالي فإنه من الافضل لها ان تتوقف عن استعماله، خصوصا أن لبنان وجد الدواء المناسب للتعامل مع هذا النمط العدائي». وردا على قول وزير البنى التحتية الاسرائيلية ان مطالب لبنان لا أساس لها من النواحي القانونية والاقتصادية، أكد باسيل ان لبنان يحتكم في مسألة ترسيم الحدود البحرية مع الكيان الاسرائيلي الى قانون البحار الذي يحدد كيفية إجراء هذا الترسيم «وقد وقّعنا عليه كدولة لبنانية، في حين ان اسرائيل لم تنضم اليه، والمطلوب منها ان تتقيد، ولو لمرة واحدة، بالقانون الدولي، وعندها لن تكون هناك مشكلة، أما إذا حاولت ان تعتدي على حدودنا البحرية وثروتنا النفطية، فإن مصالحها كما الشركات الاجنبية العاملة في مجال التنقيب قد تصبح مهددة، ما يعني ان المناخ الاستثماري في اسرائيل قد يصبح معرضا للخطر، ولذلك فإنه من الافضل لها ان تهدأ وتدعنا نعمل بسلام». ولغت باسيل الانتباه الى ان المشكلة الحقيقية والمستعصية على مستوى الملف النفطي «تكمّن في سلوك بعض المسؤولين اللبنانيين المقصرين الى درجة الخيانة العظمى»، متهمًا هؤلاء بالتقاعس عن القيام بأبسط واجباتهم، «علما انني وجهت الى الحكومة ثلاث مراسلات، بعدما يُنست من جدوى الكلام، أطالب فيها بالانتهاء من موضوع ترسيم الحدود وإرساله الى مجلس النواب والامم المتحدة، ولكنني لم ألق أي تجاوب».

دخلت إسرائيل بقوة على خط ملف الحقوق النفطية، موجهة رسائل تهديد الى لبنان من خلال الاعلان عن تصميمها على العمل بكل ما يلزم من قوة سواء في مواجهة لبنان او أي بلد آخر، للدفاع عن حقول الغاز في البحر المتوسط، كما جاء على لسان وزير البنى التحتية الاسرائيلية عوزي لاندوا، في وقت يستمر التجاذب اللبناني حول هذا الملف الاستراتيجي الذي لا يحتمل لعبة النكيات الداخلية ولا هوية هدر الوقت التي يجيدها البعض.

الجدير ذكره، ان إسرائيل التي وقعت اتفاقية ترسيم حدود بحرية اقتصادية مع قبرص استبقت ذلك بمنح امتيازات لشركات تنقيب عن النفط والغاز في مناطق بحرية واسعة، وهي تجاوزت في هذه الامتيازات الكثير من قواعد القانون الدولي، مع احتمال كبير بحدوث تعديات على مناطق يمكن أن تكون حقا لبنانيا، أو على الأقل ذات امتداد في مناطق بحرية من حق لبنان. ولذلك، فإن الخلاف اللبناني حول ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية مع قبرص لا ينبغي أن يكون حائلا دون مطالبة الأسرة الدولية بالتحقيق في التجاوزات المحتملة وتحديد النتائج. ومن المنطقي الافتراض، أقله استنادا الى خرائط امتيازات التنقيب التي عرضتها وزارة البنى التحتية الإسرائيلية وتلك المعروضة على موقع شركة نوبل أنرجي، أن من واجب لبنان المطالبة ليس فقط بمعرفة ما إذا كانت هناك تعديات حدودية أم لا، بل أيضا المطالبة بما يمنحه القانون البحري الدولي للبنان من حقوق في المنطقة الاقتصادية المشتركة. وفي كل الأحوال ثمة بين الخبراء من يرى أن إسرائيل تسلك في البحر السلوك الاستيطاني ذاته الذي تسلكه في البر والقائم على فرض وقائع على البحر هذه المرة وليس على الأرض. واعتبر وزير البنى التحتية الاسرائيلية عوزي لاندوا، في حديث لوكالة «فرانس برس»، أن «كل مطالب لبنان لا أساس لها من النواحي القانونية والاقتصادية، ولجهة رسم الخرائط، وستعرف اسرائيل كيف تدافع عن مصالحها بكل ما يلزم من قوة إزاء هذه التهديدات»، مشددا على ان الاتفاق مع قبرص يرسم الحدود البحرية الشمالية لإسرائيل ويرسم بحكم الامر الواقع الحدود مع لبنان. وأشار إلى أن احتياطي حقل «تامار» قبالة مرفأ حيفا يقدر بثمانية مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي في حين ان احتياطي حقل «لفياتان» يمكن ان يبلغ الضعف ويضمن توفير استهلاك اسرائيل لمدة

دعت لمعالجة ارتفاع الأسعار وتسوية أوضاع المتعاقدين نقابات الكهرباء تلوم بخطوات تصعيدية بداية عام ٢٠١١



مودعا الى «إقرار الهيكلية الادارية وتسوية اوضاع المتعاقدين في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني وكهرباء لبنان. وقرار بدل الاختصاص للمهندسين».

ولفت نظر المسؤولين لبدعة عمال المتعهد وجباة الاكراء وتسوية اوضاعهم من خلال ادخالهم في نظام الاجراء». ووضح: «ان المؤتمر الصحافي الذي اطلقناه اليوم سيكون بداية الطريق نحو التحرك للمرحلة المقبلة لان ما نطلقه اليوم من اشارات وما نعطيه من وقت لبت ما نطالب به قبل البدء بالتشركة او الشراكة او الخصخصة وما شابه». و اضاف: «سندق جرس الانذار اعتبارا من مطلع السنة الجديدة افساحا في المجال للاتصالات والا التصعيد وصولا للاضراب المفتوح الذي لن يتوقف الا بتحقيق المطالب».

ؤسسة كهرباء لبنان بالتنسيق مع النقابة لحفظ حقوق العمال وتعويضاتهم من هجمة الشراكة او الخصخصة».

وقال: «تطلب النقابة من مجلس ادارة المؤسسة ومن وزير الطاقة الموافقة على الدراسة المنجزة من قبلهم واحالتها الى مجلس الوزراء للتصديق عليها قبل فوات الاوان». وشدد على ضرورة «التسريع في انهاء ملف زيادة المنح المدرسية. وقرار الترفيع في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني عبر وزارة الطاقة، واستكمال الترفيع في مؤسسة كهرباء لبنان للفئات الخامسة وما دون في السلكين الفني والاداري، وفك عقدة ترفيع المهندسين للفئة ٢/٢ ووضع حد للتدخلات والضغوط السياسية التي تمارس على ادارة كهرباء لبنان لتجميد هذا الملف، وضرورة تدخل وزير الطاقة لانجاز هذا الملف، كونه صاحب القرار في هذا الملف لان مؤسسة كهرباء لبنان لم تعد تتحمل فراغات اكثر في مراكزها القيادية كي تستمر في تأدية الخدمة العامة».

رفضت نقابات كهرباء لبنان، وكهرباء قاديشا، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، في مؤتمر صحافي، تصاعد الغلاء الفاحش من دون رقيب أو حسيب، وكأن البلد ليس لديه مؤسسات تكبح هذا الجنون. كما رفضت هذا الفلتان في الاسعار تحت حجة الوضع السياسي المتأزم، وانتقدت «السلطة المتفرجة والموافقة على ما يحصل بإفقار الشعب وترحيل شبابه».

عقدت نقابات الكهرباء مؤتمرها الصحافي في قاعة الزبائن في مؤسسة كهرباء لبنان، حيث تلا رئيس نقابة مستخدمي وموظفي كهرباء لبنان رئيس اتحاد نقابات المصالح المستقلة والمؤسسات العامة شربل صالح بيانا استهله بالقول «أمام القهر المعيشي والاقتصادي والغلاء المتصاعد، ترى النقابات انها ملزمة بالدفاع عن لقمة العيش وحقوق العمال». وأوضح «يبقى مصير عمال الكهرباء وتعويضاتهم تحت الكلام المعسول والوعد المعهود بالرغم من إنهاء الدراسة المنجزة من اللجنة المكلفة من قبل وزير الطاقة وادارة

التحرر العمالي : لمواجهة الأخطار المهددة للضمان

دعا الاجتماع الدوري لجبهة التحرر العمالي، برئاسة عصمت عبد الصمد، في بيان « جميع الهيئات النقابية والعمالية والعمال والمضمونين الى الوقوف صفا واحدا في مواجهة الأخطار التي تهدد الضمان الاجتماعي، والضغط على المسؤولين لاتخاذ تدابير جذرية وجدية لإنقاذه وتأمين التوازن المالي في صناديقه، والمشاركة في كل التحركات التي تنظم دفاعا عن الضمان ».

واستنكروا « سياسة الاستهتار التي تمارسها السلطة في تعاملها مع القضايا المعيشية والاجتماعية ومطالب العمال وذوي الدخل المحدود »، ودعوا الى المشاركة في الاعتصام الذي سيقام في ٢١ الحالي وسط المدينة والذي أقر في اللقاء النقابي الشعبي الذي أقيم في مركز الاتحاد الوطني في نقابات العمال والمستخدمين وبدعوة منه.

الاتحاد المهني لنقابات عمال الكيماويات

السياسة الضرائبية العقيمة للحكومة للحصول على التمويل السهل

رأى رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الكيماويات السيد سليمان حمدان في تصريح له في استقبال العام ٢٠١١ أن حكومة الاتحاد الوطني التي وضعت في بيانها الوزاري مصالح المواطنين كافة كأولوية لاعمالها ، نراها متخلفة عن دورها المطلوب في خدمة مصالح المواطنين .

وقال حمدان في تصريحه أن « مؤشرات النمو الاقتصادي باتت تتجه نحو السلبية بعدما حققت قفزات قدرت في منتصف العام بـ ٧٪ ، وهي تنحدر الآن نحو ٤٪ . وأن « الاوضاع الاجتماعية في حالة متصاعدة من التأزم ، على كافة الصعد ، من دون ان تجد حلا لها او من يفكر باجراء محدد للتخفيف من وطأتها » ، وأن « الاوضاع العمالية والنقابية تعاني من تدهور المستوى المعيشي ، وضآلة الخدمات الاجتماعية ، وانعدام فرص العمل ، وتوسع البطالة ، وانخفاض القيمة الفعلية للاجور ، في حين ان السلطة بكل مؤسساتها، متوقفة عن العمل ، وتعيش في عالم آخر . ولفت حمدان الى أن « فرع المرض والامومة في الضمان الاجتماعي ، يواجه عجزا خطيرا ، يلحق ابلغ الضرر بالمضمونين ، و قضية توحيد الصناديق الضامنة الحكومية ، ما زالت مجرد شعار يطلق في بعض المناسبات ، و مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية ، بعد ان وضع على نار حامية في بداية تشكيل الحكومة ، ما لبث ان نام في الادراج ، « وانتقد حمدان « السياسة الضرائبية العقيمة التي ما زالت تعتمد عليها الحكومة للحصول على التمويل السهل ، من خلال فرض الضرائب والرسوم الجائرة على المحروقات والاتصالات والاستهلاك ، « وخاطب السادة الوزراء والنواب ، وسائر القوى والاحزاب بأن : « تعالوا الى كلمة سواء، ما هكذا تبني الاوطان على عذابات المواطنين ، ولا هكذا تعالج الشؤون العامة بالنكيات والتجاهل » ، و « عودوا الى ضمائركم ، فقد يرحمكم من في الارض ومن في السماء .

اتحاد المصالح المستقلة يدعم مطالب عمال مياه البقاع

أعلن رئيس اتحاد نقابات المصالح المستقلة والمؤسسات العامة والخاصة بشارة الأسمر دعمه مطالب عمال مصلحة مياه البقاع من حيث: دفع الرواتب والاجور المتأخرة لبعض العمال - دفع منح التعليم عن السنوات السابقة المتأخرة - دفع بدل النقل الموقت الذي لا تزال اعتماداته محجوزة، وكذلك مكافأة الـ ١٥ في المئة خصوصا أنها اصبحت ضمن سلسلة الرتب والرواتب - الموافقة على دفع فروقات التصنيف الذي أقر في العام ٢٠٠٦ وأعيد إقراره لبعض الموظفين عام ٢٠٠٩ - تنفيذ الاحكام القضائية لأن عدم تنفيذها يحتم على المصلحة مبالغ طائلة نتيجة الفوائد والرسوم - إنصاف بعض المستخدمين الذين انتهت خدماتهم ولم يقبضوا تعويضاتهم بعد - إعطاء درجة لكل أجير أمضى ثلاث سنوات عمل فعلية. وأكد الأسمر ان الاتحاد يدعم الخطوات التي تتخذها نقابة عمال مياه البقاع لإحقاق المطالب المطروحة .

اصدر اتحاد نقابات المزارعين في لبنان (انماء) البيان التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم



وعلى كل شي بالله نستعين

رحمة الباربي سبحانه وتعالى على العباد والبلاد فاضت والتصحّر لا
خوف منه والمياه وافرة بفضل الله عز وجل
ام رحمة الحكومة للمزارعين في لبنان لم نرها منذ سنين طويلة
لهذا طفح كيل المزارعين من الوعود الفارغة من أي مضمون
لذلك نطالب الحكومة في لبنان :

- ١- تشكيل لجان لمسح الاضرار التي حصلت من جراء العاصفة الثلجية التي ضربت لبنان واصابت اكثر انواع المرزعات د
 - ٢- التعويض على المزارعين فوراً لاستمرار الزراعة وبقاء المزارع في ارضه نظراً للاضرار الكبيرة التي اصابته المزروعات التالية (البيوت البلاستيكية - الاشجار المثمرة - الكرمة - النحل - الخضار - مزارع الدواجن -)
 - ٣- كما نطالب الحكومة بإنشاء صندوق ضمان الزراعة من الكوارث
- وختم بيان اتحاد نقابات المزارعين « انماء » هذه مطالبنا وتحذيراً اوليا كمزارعين ، واذا لم يتم التجاوب معنا سيكون لنا مواقف تصعيدية اخرى .

عمال عمل الزهراني : لحفظ حقوقهم

اعلنت نقابة عمال وموظفي معمل الطاقة في الزهراني أنها علمت « قرب تعاقد مؤسسة كهرباء لبنان لفترة خمس سنوات جديدة لإدارة وصيانة معمل الطاقة في الزهراني ودير عمار ». وأشارت في بيان الى أنها « لم تلحظ في مشروع العقد الجديد أي إشارة لحفظ حقوق الموظفين في هذين المعملين » ، مبدية تخوفها من « اعتبارهم موظفين جددا مع كل عقد جديد بحيث يفقد الموظفون حقوقا تعود إليهم في تقديمات الضمان الاجتماعي وغيره ».

وإذ أوضحت النقابة أنها لجأت في السابق الى تحركات لإقرار ديمومة عمل الموظفين وتصحيح الأجور « بزيادة لا تقل قيمتها عن ٣٠ في المئة ابتداء من ٢٠١١/٣/١٦ ، فضلا عن زيادة سنوية مقرة قيمتها ٣ في المئة » ، أكدت أنه إذا لم تضمن مؤسسة كهرباء لبنان هذه الحقوق ابتداء من التاريخ المحدد آنفاً، فلن تتعاون أو تتجاوب « إذ لا يحق لأي متعهد أن يؤمن أرباحه على حساب حقوق الموظفين » . ودعت المسؤولين والجهات المختصة في مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة الطاقة والمياه الى « التدخل الفوري لحفظ حقوق العاملين ».

نضر أصحاب المؤسسات السياحية جراء العاصفة

دعا رئيس نقابة أصحاب المؤسسات السياحية والمطاعم والملاهي في الجنوب علي طباجة الدولة للتعويض على المتضررين من أصحاب المؤسسات السياحية جراء العاصفة التي ضربت لبنان مؤخراً. وقال طباجة: إن ما خلفته العاصفة من أضرار في هذه المؤسسات كبير جداً، ولم تشهد هذه المؤسسات مثيلاً له، حيث الخسائر تقدر بملايين الدولارات وأوقعت أصحابها بأزمات مالية واقتصادية حقيقية. وأعلن عن دعوة أعضاء النقابة وأصحاب المؤسسات السياحية في الجنوب إلى لقاء عام للتشاور في ما خلفته العاصفة وتشكيل لجنة طوارئ لمواجهة العواصف المحتملة والتخفيف من الأضرار.

اللقاء النقابي الشعبي يعتصم ضد «السياسات التجويعية للحكومة»

تحت عنوان «ليس للرغيف هوية وما مات شعب لديه قضية»، نظم اللقاء النقابي والشعبي اعتصاماً في ساحة رياض الصلح أمام السرايا الحكومية، شارك فيه كل من الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين واتحاد الشباب الديموقراطي اللبناني. بداية، دعا رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبد الله إلى رفع الصوت عالياً في وجه السلطة وسياساتها التجويعية، لافتاً إلى أنه كلما اشتد الصراع السياسي اشتدت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المواطنين من جراء تلكؤ السلطة عن معالجة أسباب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والاكتفاء بمعالجة جزئية لنتائجها الكارثية على كل المستويات. وأشار عبد الله إلى أنه في ظل ما تشهده البلاد من أزمة سياسية خطيرة تكاد تؤدي بالبناني بأسره، «نرى أن هموم الناس والمواطن في مهب الريح بسبب النهج الاقتصادي للحكومات المتعاقبة منذ اتفاق الطائف حتى الساعة، والتي عملت على تجاهل حقوق ومطالب الطبقات العاملة والشغيلة وصغار الكسبة، مغلبة مصالح أصحاب الشركات والرساميل، ومغركة السوق اللبناني بالمنتجات المستوردة، ما أضعف ولا يزال القدرة التنافسية للسلع المحلية». وطالب عبد الله بإعادة النظر بالحد الأدنى للأجور، وإقرار السلم المتحرك للأجور. من جهته، دعا ممثل اتحاد الشباب الديموقراطي علي متيرك «طلاب وطالبات الجامعة اللبنانية إلى الدفاع عن هذا الصرح في وجه الجامعات والدكاكين الخاصة». كما توجه إلى العمال والطلاب والفقراء والكادحين بالقول إن «هذه الصرخة الموجهة التي يطلقها اللقاء النقابي الشعبي في وجه هذه السلطة الجائرة التي أمعنت بحكوماتها المتعاقبة منذ العام ١٩٩٢ في ضرب الاقتصاد الوطني ورهنه لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين وخدمة لمصارف ذوي النفوذ فأفرغت المؤسسات وأفسدت الإدارات وضربت عملية الانتاج في الصناعة والزراعة حتى بات لبنان يستورد كل شيء ولا يصدر سوى شبابه الذين يشكلون ٤١ في المئة من القوة العاملة، كما يشكلون القوة الانتاجية، حتى صاروا يتسكعون أما أبواب السفارات بحثاً عن لقمة العيش التي لم يجدوها في وطنهم». كما تحدث في اللقاء كل من الإعلامية غادة عيد والمحامية بشرى الخليل والنقابي كامل شياً.

اتحاد الولا لنقابات النقل والمواصلات في لبنان



تعليم قيادة السيارات من اختصاص مكاتب السوق

وجه أمين الإعلام في اتحاد الولا لنقابات النقل والمواصلات في لبنان رئيس نقابة مكاتب السوق حسين غندور كتابا إلى وزير التربية حسن منيمنة حول تحويل مادة قيادة المركبات والآليات إلى مادة تعليمية إلزامية، موضحا أنه «من غير الممكن السير في هذه المشاريع من دون مكاتب السوق وتعليم قيادة السيارات ونقاباتهم لأنها الوحيدة المعنية بهذا القطاع، وإلا سوف نضطر أسفين إلى إقامة ربط نزاع قانوني بيننا ووزارة التربية».

المكتب العمالي المركزي (أمل): للتعويض الفوري على المزارعين



استنكر المكتب العمالي المركزي لحركة «أمل» «التسويق والمماطلة في ملف تعويض المزارعين وتعاونياتهم، وخصوصا أصحاب البيوت البلاستيكية الزراعية وصيادي الأسماك بعد الكارثة الطبيعية التي حلت بهم، وجرفت أرزاقهم وشردت عيالهم». وفيما أمل أن «تكون الأعياد المجيدة رجاءا للتقارب والوحدة، ونبذ الأحقاد والتوحد للدفاع عن لقمة العيش حتى لا يشعر المواطن انه يعيش الغربة في وطنه»، دعا الحكومة إلى «التعويض الفوري عن الخسائر التي خلفتها العاصفة، ووضع خطة وطنية لمواجهة الكوارث قبل حصولها للتخفيف من الأضرار، وخفض كلفة الطاقة الكهربائية والمازوت التي تستعمل للري وتربية الدواجن والمواشي والتصنيع الزراعي، والعمل على إنشاء الصندوق الوطني لحماية القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية، وهو مشروع موجود في أدراج مجلس الوزراء، ودفع التعويضات للمزارعين الناتجة من العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٦». وجدد وقوفه إلى جانب المزارعين وتعاونياتهم ونقاباتهم، والدفاع عن حقوقهم وتعويض خسائرهم، والمشاركة في مختلف التحركات المطالبة ذات الصلة.

التوأمة



وقّع صباح اليوم الاثنين الواقع فيه ٢٠١٠/١٢/١٣ اتفاق توأمة بين اتحاد نقابات عمال ومستخدمي محافظة بيروت والاتحاد الجهوي في تونس العاصمة في حفل أقيم في مقر الاتحاد العمالي العام في لبنان - كورنيش النهر بحضور نائب رئيس الاتحاد حسن فقيه ورئيس جمعية الصداقة اللبنانية التونسية الوزير السابق الياس حنا وعدد من رؤساء الاتحادات النقابية وأعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام. تم توقيع الاتفاقية من قبل كل من رئيس اتحاد محافظة بيروت، أمين عام الاتحاد العمالي العام في لبنان سعد الدين حميدي صقر وعن اتحاد تونس نور الدين الطوبوي على الاتفاق الذي نصّ على بروتوكول لتبادل المعلومات والخبرات والزيارات بين الاتحادين وتطوير العلاقات المتبادلة بينهما.



تعرفه «تاكسي المطار» تشعل حرباً بين السائقين

قرارات وزارة السياحة لا تطبّق

فيما تاكسي المطار لا يقبل بتعرفة الـ ٣٥ ألف ليرة على الرغم من أن المسافة تقريباً واحدة، لا بل إنهم يؤكّدون للسائح أن مبلغ ٣٥ ألف ليرة هو ضريبة تجبّيها وزارة السياحة وأن كلفة النقل الإجمالية تصل إلى ٥٠ دولاراً.

معلى أي حال، يطالب سائقو السيارات العمومية في مطار بيروت الدولي، بأن تزداد تعرفّة نقل السائح ضمن منطقة بيروت إلى ٦٠ ألف ليرة، أي نحو ١٠ آلاف ليرة لكل كيلومتر.

رد أمين عام اتحاد الوفاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان احمد الموسوي :

ان ما حصل من اشكالية حول تاكسي المطار ماهو الا جزء من الحقيقة وان السائقين في المطار التزموا التعرفة وتعاونوا مع الشرطة السياحية منذ اشهور وكان الاعتراض على التعرفة التي مضى على صدورها خمسة عشر سنة حيث كان سعر صفيحة البنزين ١٥٠٠٠ ليرة وكان الوضع منظم وكان يمنع أي دخول السيارات العمومية غير المخولة الدخول الى المطار اما اليوم فإن ما نشهده من فوضى في النقل من المطار الى كافة المناطق اللبنانية فتقع مسؤوليته على وزارة النقل ووزارة الداخلية ووزارة السياحة وعدم التنسيق بين هذه الوزارات له اثر سلبي على العمل في المطار وكل ذلك اما اعين الشرطة السياحية وشرطة السير وجهاز امن المطار .السائقون في المطار اصبح هاجسهم يوم الاربعاء وارتفاع سعر البنزين ومن ينافسم من سيارات ذات لوحات بيضاء وخضراء ومزورة والمسؤولية هنا تقع على عاتق الحكومة والوزارات المعنية وقد ابلغناهم مرارا بالموضوع لكن لا حياة لمن تنادي.

ما جرى في مطار بيروت الدولي ، إثر عقد وزير السياحة فادي عبود مؤتمراً صحافياً للاعتذار من اللبنانيين عن عدم تحقيق ما وعد به من إصلاحات في مطار بيروت، تطوّر دراماتيكياً خلال الساعات الأخيرة، فقد تحوّل الأمر إلى «حرب تاكسيات» بين سائقي السيارات العمومية العاملين في المطار وبين سائقي المناطق.

تعود هذه المشكلة إلى تعرفّة نقل السياح من المطار، فقد حدّتها وزارة النقل والأشغال العامة بقيمة ٣٥ ألف ليرة لكل ٦ كيلومترات، أي بقيمة ٥٩٠٠ ليرة لكل كيلومتر، لكن سائقي «تاكسيات» المطار لم يطبقوها فكلف اثنان من الشرطة السياحية الإشراف على تطبيق هذه المهمة، غير أن «هيمنة» سائقي المطار كانت أقوى من الشرطة السياحية، إذ إن التعرفة لم تطبق إطلاقاً، ما زاد نسبة شكاوى السياح المسجّلة في الوزارة. يقدّم السائقون اعتراضاً على التعرفة، مبنياً على استمرار ارتفاع سعر صفيحة البنزين بما لا يتناسب مع التعرفة المحدّدة، ولذلك فهم لا يتقيدون بها.

إلا أن عبود كان قد تبّلع أن سائقي السيارات العمومية في المناطق السياحية لن يقبلوا أن يكون هناك ١٩٠ سائقاً عمومياً يسيطرون على المطار، ولذلك سيوقفون كل من يدخل إلى مناطقهم من سائقي المطار، ومن يجرؤ على دخول بعض المناطق «يتعرّض للضرب»!

ايستغريه عبود، هو أن اعتراض السائقين العموميين على وزارة السياحة هو في غير محله، فهذه الوزارة لا تحدّد التعرفة، كما أنه لا يعقل أن تقبل شركات التاكسي في بيروت بتعرفة النقل بنحو ٢٠ ألف ليرة ضمن بيروت.



بدء الكشف على أضرار المزارعين

من العاصفة

والمخاتير في القرى التي ليس فيها بلديات إلى أن يكونوا حازمين ويساعدوا الجيش في عملية التحقق من الأضرار. ولفت إلى أن « ملف الأضرار الزراعية سيقوم في ما بعد مع النقابات واتحاد التعاونيات والبلديات للتثبت من شمول الإحصاء جميع المتضررين ». وشدد على أن « السرعة مطلوبة في إعداد الملف لتحديد كيفية التعويض وللحد من خسائر المزارعين والإسراع في إصلاح الأضرار، ولا سيما في كروم العنب والبيوت البلاستيكية ومزارع الدواجن والماشية ومراكب الصيادين ». وأشار إلى أن الكشف سيُطال أضرار المباني والمنشآت والموجودات الفعلية في المستودعات، من أدوات إلكترونية وكهربائية وغيرها، وكذلك سيشمل الكشف على الأضرار أضرار المنازل والمنشآت المتضررة قرب الشواطئ، ولا سيما الأبنية التي يقطنها المهجرون.

أعلن وزير الزراعة حسين الحاج حسن، بدء إحصاء أضرار العاصفة الثلجية الثلاثاء المقبل، على أن يكون دقيقاً وبلا تضخيم أو توهين. وأشار إلى أن الوزارة أجرت مسحاً أولياً للأضرار التي لحقت بالأراضي والمنشآت الزراعية. ولفت الحاج حسن خلال اجتماع في مكتبه بالوزارة، إلى أن الأضرار واسعة « ونعول جميعاً على عامل الوقت لينجز الإحصاء في أقصر وقت ممكن، لتقويم حجم الأضرار وتحديد الكلفة ووضع المعايير، ثم إقرار الكلفة المالية للتعويض ». وأضاف أن الجيش سيبدأ بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة وشركة « خطيب وعلمي » و فرق وزارة الزراعة، بالكشف على الأضرار التي لحقت بالأراضي والمنشآت الزراعية. ودعا المزارعين المتضررين إلى إعداد الأوراق الثبوتية اللازمة من وثائق الملكية وصورة الهوية أو إخراج قيد إفرادي وعائلي. وأكد العمل على أن يكون الإحصاء دقيقاً حتى لا يثقل الملف، لأن المطلوب تعويض المتضرر الفعلي، فأى تثقيل للملف من غير المتضررين سيلحق بالمزارع المتضرر أضراراً إضافية. ودعا البلديات

وزير الزراعة يدعو المزارعين للتعاون مع مراكز الإرشاد

الزراعية التي أصبح لديها القدرة على إرسال النشرات الإرشادية القصيرة للمزارعين عبر الرسائل القصيرة من الهواتف الخلوية وتنبيههم الى احوال الطقس المرتبطة بالعمليات الزراعية وتطور الأمراض والآفات دورياً.

دعا وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن المزارعين الى التعاون مع مراكز الإرشاد « التي أصبحت منتشرة، وهي جاهزة لتقديم العون للمزارعين في مختلف المجالات »، كذلك دعاهم الى التزام إرشادات مصلحة البحوث العلمية

أضرار العاصفة تتكشف يوماً بعد يوم عن كارثة في منطقة بعلبك

وخلال جولة مع رئيس نقابة أصحاب البيوت البلاستيكية حسين درويش في سهل طليا وحوش النبي، تبين على الأرض حجم الكارثة التي طالت هذا القطاع، إذ تجاوزت الثمانين في المئة من مجمل البيوت في منطقة بعلبك. وطالت الكارثة كل البيوت البلاستيكية في سهل طليا، وحوش النبي، وحورتل، وحوش سنيد، وبريتال، والنبي شيت، وشمسطار، وحوش الرافقة، وحوش العرب، وحزين، وسرعين، وبدنايل، وبوداي وبعلبك. وأشار درويش إلى أن «قيمة الأضرار حوالى المليونى دولار، إذ أن أكثر من ألف بيت بلاستيكي قد دمر مع إنتاجه، وكلفة البيت الواحد تتجاوز الثلاثة آلاف دولار، إضافة لكلفة زراعته بمواسم الثوم أو الخس. وتبلغ بين الخمسمئة والسبعمئة دولار. عدا عن الخسائر الكبيرة لدى اصحاب بيوت الورد». وقدم رئيس «اتحاد النقابات العمالية والصحية في البقاع» علي أحمد الحاج حسن، المتضرر من العاصفة جراء تدهم البيوت البلاستيكية العائدة لعائلته، «لوماً كبيراً لكل مسؤولي الدولة اللبنانية وبالأخص نواب ووزراء منطقة البقاع لعدم مواساتهم المزارعين في مصابهم، رغم التحركات من قبل النقابات». وطالب باعتبار «نتائج العاصفة كارثة وطنية تستدعي عقد جلسة طارئة لمجلس الدفاع الاعلى وإعلان حالة طوارئ زراعية. وإبعاد هذه الكارثة عن التجاذب السياسي». وسأل الحاج حسن «ماذا يعني أن يهتم رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الأشغال غازي العريضي بمدينة صيدا. وأن لا يلتفت المسؤولون البتة نحو منطقة بعلبك. مدينة صيدا تستأهل أن تخدم وأيضاً منطقة بعلبك محتاجة للخدمة، المطلوب المساواة بين المواطنين». وحذر الحاج حسن من «دخول أصحاب النفوذ على خط المساعدات، والذين أكلوا البيضة والقشرة من مساعدات عدوان تموز وحرّموا المتضررين الفعليين». وطالب بحصر «إجراء المسح بقيادة الجيش وبالتعاون مع النقابات الزراعية لقطع الطريق على متصيدي الفرص». ولفت الانتباه إلى أنه «إذا ما حصل تأخير سوف تتحرك النقابات سلباً وبكل الأشكال».

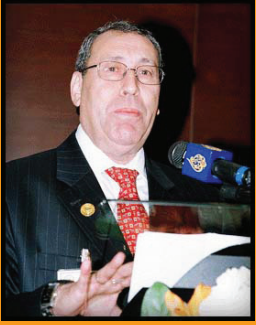
رغم كل النداءات التي أطلقتها النقابات الزراعية والصرخة التي علا بها صوت المزارعين المتضررين عبر التجمع عند بلدة حوش النبي، لم يتحرك رمش أحد من مسؤولي الدولة. حيث أكد رئيس «تجمع مزارعي عنب المائدة» علي عجاج عقيل على أن «النسبة الكبرى من أضرار العاصفة تركز في قطاع الكرمة، إذ أن نسبة المزارعين المتضررين وصلت إلى حد التسعين في المئة». وأشار إلى أن «حجم الكروم التي دمّرت نهائياً تبلغ بين الستين والسبعين بالمئة. والضرر طال كل البنى التحتية للكروم من أعمدة باطون وشبكة أشطرة واقتلاع الغرس». وعزا عقيل «السبب في حجم الأضرار إلى عوامل عدة، منها، بقاء أوراق العنب على أمها كما هي، ما شكل حاضنة لكل كميات الثلج الكثيفة، الأمر الذي وفر أوزاناً كبيرة فوق أعمدة الكروم. ومع هبوب العاصفة الهوائية ورخاوة الأرض نتيجة لهطول أمطار غزيرة قبل ليلة سقوط الثلوج، أدى ذلك إلى تدهم الأعمدة على الأرض مع عرائش العنب». ويضيف عقيل «إن إنتاج موسم العنب السنوي يقارب الثمانين مليون دولار وقد خسرت المنطقة ليس فقط انتاج الموسم القادم بل كل المواسم لسنوات طويلة حتى يستطيع المزارعون إعادة بناء كرومهم إذا استطاعوا إليه سبيلاً». وكشف رئيس نقابة مربى الدواجن في البقاع علي الحاج حسن أن عدد المزارع المتضررة ٤٦ مزرعة في بلدات الكرك، وقصرنبا، وبدنايل، وحوش الرافقة، وشمسطار، وحورتل، وسرعين، وبعلبك، والعلاق، وبوداي، والجمالية، ومقنة والبرالية. فمّن أصل هذا العدد خمس عشرة مزرعة تهدمت كلياً، والباقي أصيب بأضرار متفاوتة. كما أن الأضرار طالت عشر مزارع بقر إضافة لنفق مئات رؤوس الماشية في مزارع مختلفة. لإجراء مسح لتثبيت حق الناس»، مفضلاً «تكليف الجيش بهذه المهمة لكونه يحظى بثقة الناس، ويعتبر أفضل جهاز شفاف في البلد». ورفض الحاج حسن «التمييز بين منطقة وأخرى في التعاطي بهذا الملف محملاً وطالب الحاج حسن «الإسراع بتكليف الجهات الرسمية المسؤولية لرئيس الحكومة سعد الحريري إذا ما حصلت أي عملية تمييز». مأساة البيوت البلاستيكية

بانوراما نقابية مطلبية اجتماعية اقتصادية صحية وتربوية وزراعية شغلت عام ٢٠١٠

غاب العام ٢٠١٠ عن اللبنانيين كما غاب غيره من الأعوام السابقة في ظل حكومة رئيس (غط وطار) الذي لم يتعرف عليه اللبنانيون بعد لهجرته الدائمة في طول العالم وعرضه شرقا وغربا وشمالا وجنوبا كما كان قبل توريثه الحكومة أي أيام مراهقته الدائمة .

وغاب معه أولويات الناس وثانوياتها فالمحروقات بارتفاع مطرد والكهرباء إلى تراجع ومياه الشفة بين مقطوعة وممنوعة واسعار السلع الغذائية إلى تحليق والضمان الاجتماعي بين فكي وزير العمل يحاول مضغه لكنه ما زال عصيا على البلع والزراعة والمزارعين كما الاتصالات تحاول اشياء لكن (غط وطار) لا يريد لهذين القطاعين أن يسجلا ايجابيات تدون في سجل المعارضة اما التعويض على المتضررين من العوامل الطبيعية والمدمرة منازلهم منذ حرب تموز فمؤجلة إلى اشعار غير معلوم...

بكلمة عام ٢٠١٠ عام دفن بيان الحكومة وأولويات الناس فماذا عن ٢٠١١ . نحاول في بانوراما ٢٠١٠ عرض لانجازات حكومة (غط وطار) على أمل أن يغط يوما ما لمصلحة اللبنانيين (عمال وموظفين ومزارعين وصيادين ومتسربين وأجراء وفقراء وتحت خط الفقر ..) ولا حول ولا قوة الا بالله .



كانون الثاني ٢٠١٠ فاجعة الطائرة وبيان حكومي مترنح

– استيقظ الشعب اللبناني على خبر سقوط الطائرة الأثيوبية بعيد إقلاعها من مطار بيروت الدولي وعلى متنها عشرات اللبنانيين الذين اتخذوا من الغربة عملاً لتحصيل رزقهم فقضوا جميعاً وما زالت نتائج التحقيق مغيبة عن الشعب اللبناني والأهالي المفجوعين بأبنائهم.

– كشفت المديرية العامة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن العجز في فرع المرض والأمومة يقدر بنحو ١١٢,٦ مليار ليرة.

كما بلغت الديون المتوجبة على المؤسسات الخاصة والعامة والإدارات ١٦٧٣ مليار ليرة.

– الرئيس سليمان باستقباله وفداً من الاتحاد العمالي العام يؤكد: أن الاستقرار السياسي والأمني يفتح الباب أمام ورشة الإصلاح الإداري بشكل يساعد في تأمين الاستقرار الاجتماعي للبنانيين عموماً والطبقة العاملة خصوصاً.

– اللقاء الوطني للهيئات الزراعية يدعو لإطلاق عملية الإصلاح في القطاع الزراعي.

– بلديات بعلبك الهرمل تطالب بضمها كسائر العمال والموظفين إلى الضمان الاجتماعي والخلص من بدعة العمال المياومين.

– الوزير الحاج حسن يعد المزارعين بإستراتيجية الوزارة لمعالجة الإنتاج الزراعي بكلفة متدنية وبجودة عالية.

– إلغاء التأشيرة بين لبنان وتركيا، ودعوة اتحاد الوفاء لتوسع هذا الإجراء ليطل الدول العربية والإسلامية.

اتحاد الوفاء يكرم أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب حسن جمام برعاية ممثل الأمين العام لحزب الله رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النيابية. وبحضور رئيس الاتحاد العمالي العام وحشد نقابي وعمالي ومما قاله جمام: أنه لفخر له أن يأتي تكريمه من زعيم أعاد لنا العزة والكرامة وأعاد للأمة العربية والإسلامية مكانهما الريادي.

شباط ٢٠١٠ حكومة الضرائب واعداد الفقراء



– أقفل شباط على لحس الحكومة للالتزامين اثنين: انجاز مشروع الموازنة العامة، وأولويات الناس، ومحاولات جديدة من رئيس الحكومة (غط وطار) لزيادة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠ إلى ١٥ بالمائة ورفضه الأخذ بأي من الخيارات البديلة التي وضعت بين يديه لتأمين الموارد المطلوبة لخزينة الدولة.

– اتفاق توأمة بين اتحاد الضياء لنقابات عمال ومستخدمي بيروت وجبل لبنان واتحاد عمال ولاية الخرطوم.

– كرمت وحدة النقابات والعمال في حزب الله أحد عشر نقابة من هيئات القطاع التجاري في لبنان.

– وزير السياحة فادي عبود يكشف أن اللبنانيين يدفعون ضريبة مستترة تفوق نسبة الـ ١٠٪ وتصل إلى الـ ١٥٪.

– رفض نقابي عام لرفع النسبة المئوية الضريبية TVA.

– الاتحاد العمالي العام يهدد بتحريك شعبي في حال إقرار الزيادة على القيمة المضافة.

– رئيس الجمهورية في استقباله لنقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع (فعاليات شهر التسوق) لفت أن العمل جارٍ لتحقيق إنماء متوازن يشمل المناطق اللبنانية كافة.

حكومة تهريب نصاب الجلسات

- شهر هو من أهم الشهور لدى حكومة (غط وطار) فقد سجلت في هذه الحكومة انجازا غير مسبوق في تهريب نصاب الجلسات لمجلس النواب والسبب اقرار مشروع القانون المتعلق بخفض الرسم والضريبة على اسعار المحروقات.
- الاتحاد العمالي العام واتحادات النقل يدينون استئثار الحكومة بقضايا الناس المعيشية وتماديها في رفع اسعار المحروقات وأسعار السلع الغذائية، ويهددون بالإضراب العام.
- اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين يدين تدخلات وزير العمل حرب على النقابات سيما إصرار المذكور في فرض وصاية تحت عنوان تنظيم الحركة النقابية.
- الاتحاد العمالي العام يدعو إلى مؤتمر نقابي مطلبى يسبقه عقد جمعيات عمومية في المناطق تمهيدا لتحرك شامل لمواجهة سياسة الإفكار التي تتبعها الحكومة.
- رئيس الحكومة سعد الحريري يعتبر رفض زيادة الضريبة على القيمة المضافة مزيدة سياسية.
- بعد أن رفضت الهيئات النقابية الخصخصة، أكد رئيس الحكومة إمكان اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- وزير الزراعة حسين الحاج حسن أعلن أن الوزارة ستؤهل مراكز جمع الحليب في المناطق وستجري مزيدة عمومية لإدارتها من خلال دفتر شروط.

نيسان ٢٠١٠

شهر التحديات والدفاع عن اللقمة بوجه الحكومة

- شهد هذا الشهر إضرابا عاما نفذته نقابات واتحادات النقل في جميع المناطق اللبنانية ونجح السائقون العموميون في إيصال رسالتهم: لن تبقى لقمة عيشنا تحت سيف الرسوم والضرائب على البنزين والمحروقات.
- اتحاد الوفاء يهنئ العمال على أبواب عيدهم ويدين سياسة الإهمال والقهر الحكومي ومحاولاته إنهاك الشعب اللبناني وخصوصا عماله بالضرائب والرسوم وارتفاع الأسعار وانعدام الحلول للكهرباء والمياه والطبابة والتعليم والسكن وانعدام فرص العمل واعتبر أن كل الملفات المعيشية والحياتية مفتوحة على اليأس والعجز المقصودين.
- حزب الله يهنئ العمال والكادحين في لبنان والعالم بعيدهم واعتبر في بيانه أن العمال هم الفئة الأكثر تضحية وإخلاصا في المجتمع.
- وحدة النقابات والعمال في حزب الله تكرم النقابيين القدامى بحضور حشد نقابي وعمالي.
- المؤتمر النقابي العام الذي عقد في مقر الاتحاد العمالي العام يقرر ١٧ حزيران موعدا للإضراب العام ضد توجهات الحكومة الاقتصادية والمالية لا سيما الخضوع لاملات وشروط البنك وصندوق النقد الدوليين، ودعا غصن إلى تحقيق نهضة في الاقتصاد الوطني.
- رئيس الحكومة يستقبل أعضاء الاتحاد العمالي العام الذي جدد رفضه أي زيادة على الضريبة واثار معه ارتفاع الاسعار سيما المحروقات.
- وزير العمل حرب يلتقي وفد الاتحاد العمالي العام الذي عرض الضمان الاجتماعي ومعاناة المضمومين والعمال بسبب تأخر انجاز ملفاتهم.
- اللقاء الوطني للهيئات الزراعية يناقش في اجتماعه التطورات الاقتصادية والاجتماعية وما يعانيه المزارعون من الارتفاع الجنوني لاسعار المشتقات النفطية وانعكاسها على المزارعين والفلاحين يؤيد تحركات الاتحاد العمالي العام.
- وزير النقل غازي العريضي يطلق قرار تنظيم مهنة النقل العام.
- وزير الزراعة حسين الحاج حسن يطلق مشروع تسليف صغار المزارعين.



أيار ٢٠١٠ جريمة اسرائيلية وجريمة الشراكة

- قرصنة دولية يقدم عليها العدو الإسرائيلي حيث أغار على أسطول الحرية الذي كانت سفنه تحمل موادا غذائية وطبية وإعانات إنسانية للشعب الفلسطيني المحاصر في غزة.
- وفد الاتحاد العمالي إلى جنيف يثير جريمة العدو الإسرائيلي على أسطول الحرية
- اتحادات ونقابات ومكاتب عمالية وقوى نقابية تحتفي بالأول من أيار عيد العمال وبيانات تصدر بالمناسبة.
- انشغال رئيس الحكومة (غط وطار) ووزراء الموالاة بالتحضير للشراكة بين القطاعين العام والخاص وكأن مغارة علي بابا على وشك أن تفتح أبوابها لهم وما زال مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٠٩ قيد التهريب، ووزير المال تجول في الخارج سيما الولايات المتحدة لاستجداء دعم لمشروع الشراكة، ومغازلة من رئيس الحكومة للاتحاد العمالي مقدمة لتعليق الإضراب لتمرير لمشروع العمر.
- رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله أعلن أن موقف حزب الله الرفض لزيادة الضريبة على القيمة المضافة كان الرافعة الوطنية التي مكنت من منع إمرار هذه الزيادة.
- هيئات المجتمع المدني المخولة الدفاع عن حقوق المستأجرين تندد بمشروع قانون الإجراءات المزمع إقراره من قبل اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة الإدارة والعدل، والذي يهدد بتشريد ١٧٠ ألف عائلة، نائب رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين عصمت عبد الصمد يلفت إلى أن هذه المخاوف مبررة فأخطار القانون كبيرة كونه لم يتضمن خطة إسكانية. وتجمع المستأجرون يعتبر أن المشروع المقرر هو مشروع تهجير تشريدي مدمر.
- الحزب القومي، يعتبر أن إشراك القطاع الخاص اسم حركي للخصخصة.
- وزير الطاقة جبران باسيل يعتبر أن إستراتيجية الطاقة في لبنان هي في إصلاح قطاع الكهرباء وتحضير البنى التحتية وحسن استخدام الموارد.
- قضية طياري الميدل ايسست إلى الواجهة بعد أن نفذ هؤلاء إضرابا ناجحا ووحدة صف حول نقاباتهم قل نظيرها ونأو بأنفسهم عن أي تجاذب سياسي مما دفع الحكومة إلى محاولة الالتفاف عليهم بعناوين الوساطة التي أفضلها أداء وزير العمل حرب لهذا الملف ومحاوله حكومة (غط وطار) إلى المناورة والتهديد باستخدام طيارين من دول أخرى.
- نقابة الطيارين تدين استخدام طيارين أجانب خلافا لأحكام المادة الخامسة من المرسوم التنظيمي.
- أكد رئيس اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في لبنان جهاد بلوق: أن مئات المزارعين تعرضوا لخسائر كبيرة خلال عدوان تموز، فتراكمت الديون عليهم، واضطر قسم كبير منهم إلى بيع أو تاجير أرضه لتقسيم ديونه، اما التعويضات الموعودة فقد اختفت وتبخر الحديث عنها.
- اتحاد نقابات المزارعين في لبنان (انماء) يدين تغييب الحكومة للهيئات الزراعية الأكثر تمثيلا عن تشكيلات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- نقابة اصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع تطلق مهرجان التسوق والسياحة ال١٢ في البقاع برعاية وزير السياحة فادي عبود.
- الاتحاد العمالي العام في الوزاني لمناسبة عيد المقاومة والتحرير ورئيس الاتحاد يؤكد أن عمال لبنان هم خزان المقاومة
- الهيئات النقابية والعمالية في لبنان تشيد بانتصارات المقاومة في عيد المقاومة.

حزيران ٢٠١٠

فشل حكومة [غط وطار] في حماية اولويات الناس

- علق الاتحاد العمالي إضرابه المقرر في ١٧ حزيران إلى أجل غير محدد إفساحا في المجال أمام المساعي التفاوضية مع حكومة (غط وطار).
- الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان يعقد لقاء تضامنيا استنكارا للقرصنة الإسرائيلية بحق أسطول الحرية.
- اتحاد النقابات العالمي يدين الهجمة الإسرائيلية والمجزرة البشعة بحق أسطول الحرية وسياسة أميركا الداعمة لإسرائيل.



– المجموعة العربية المشاركة في فعاليات الدورة ٩٩ لمؤتمر العمل الدولي تدين المجزرة الإسرائيلية بحق مسالمي أسطول الحرية.

– النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية الجزائر تندد وتستنكر بشدة العمل الإجرامي الإسرائيلي ضد منظمات المجتمع المدني.

– الاتحاد العام التونسي يلبي دعوة الاتحاد العمالي العام واتحاد الوفاء لزيارة لبنان حيث جال في المناطق المحررة وضريح الشهيد الحاج عماد مغنية.



– هيئة مكتب الاتحاد العمالي العام تتمسك بحق موظفي القطاع العام بإنشاء نقاباتهم والانتساب إليها من دون أي تدخل.

– وزير العمل حرب وعلى هامش مشاركته في جنيف في مؤتمر منظمة العمل الدولية: ارتأيت تأجيل حق القطاع العام في إنشاء نقابات!

– ٧ سنوات من التعطيل المقصود المجلس الاقتصادي الاجتماعي في طريقه للحياة من جديد وإهمال مقصود للهيئات النقابية هي محل طعن دستوري.

– وزير الزراعة حسين الحاج حسن رأى أن لا قطاع منتج من دون تعاونيات مشيراً أن منتجي الحليب هم الأكثر فقراً بين المزارعين.

– اتحاد نقابات المزارعين (انماء): ينظم المعرض الزراعي الثالث في البقاع برعاية وزير الزراعة الذي أكد عدم السماح بإقفال ملف التعويضات.

– ندوة للاتحاد الوطني عن موازنة ٢٠١٠: الثقل الأكبر للضرائب يقع على الفقراء.

– المركز اللبناني للتدريب النقابي وجمعية الميدان للبحوث والتنمية يطلقان المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين.

– مستخدمو وعمال مياه لبنان الجنوبي واشمالى وبيروت وجبل لبنان يطالبون بتسوية أوضاع عمالهم.

– متقاعدو شركة طيران الشرق الأوسط لا يعرفون مصير أموال صندوق ضمانهم الصحي.

– مزارعو البقاع: مادة المازوت مفقودة.

– عمال المستقبل للنانابيب: يطالبون بحقوقهم.

– نقابة عمال الطباعة والتجليد: يطالبون بقانون عادل للإيجارات، ورداً على الوزير حرب، من حق موظفي الدولة إنشاء نقابات لهم.

– اتحاد نقابات عمال البناء والاشخاب: تطبيق الضمان الاجتماعي على عمال الورش، وخفض الرسوم الجمركية يؤدي إلى منافسة غير مشروعة للإنتاج الوطني.

– اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في البقاع يعتبر أن الضمان يعاني من صعوبات في مقدمها الخلل في التوازن.

– اتحاد عمال فلسطين: حق العمال الفلسطينيين بتشريع تعويض نهاية الخدمة وتغطية إصابات العمل.

تموز ٢٠١٠

موقف نقابي ريادي بمواجهة العدو



– أطلق وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي والداخلية زياد بارود من مبنى وزارة النقل في «ستاركو»، بحضور معنيين بقطاع النقل ورؤساء اتحادات النقل البري في لبنان عبدالله حمادة وعبد الأمير نجدة وبسام طليس، إصدار تراخيص النقل العام للركاب وفق القرار المشترك بين وزارتي النقل والداخلية.

– اتحاد نقابات المزارعين في لبنان « انماء » يطالب بمحاسبة المعتدين على مزارعي القمح ورئيس نقاباتهم في البقاع.

– دعا مؤتمر النقابات العمالية في بريطانيا إلى مقاطعة البضائع التي تنتج في المستوطنات الإسرائيلية، احتجاجاً على سياسة الاستيطان وعلى الممارسات العنصرية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.

– اصدر اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بياناً وجه فيه التحية إلى قيادة ومناضلي اتحاد النقابات البريطانية (جي . ام . بي) على قرار مؤتمريهم العام بمقاطعة المنتجات المصنعة في المستوطنات الصهيونية في فلسطين المحتلة .

– استقبل رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في السرايا الكبيرة وفداً من الاتحاد العمالي العام برئاسة رئيس الاتحاد غسان

غصن الذي قال على الأثر: « لا بد من أن يكون للحكومة دورها عبر كل مؤسساتها، بوزاراتها المختصة، بدءاً بوزارة الاقتصاد المعنية بالأسعار وضبطها من الفلتان نوعاً وكماً، وبوزارة التربية المسؤولة عن إدارة الشأن التربوي في لبنان ومراقبة الأقساط المدرسية وعدم إيجاد أي حجة لارتفاع الأقساط، التي هي أساساً ثقيلة على المواطن، ورواتب المواطنين تشح وتتناقص ولا تلبي حاجاتهم، خصوصاً الذين يعيشون دون خط الفقر

- الاتحاد العمالي العام وجمعية الصناعيين يتفقان على رفض مشروع موازنة ٢٠١١
- يشير تقرير صادر حديثاً عن منظمة العمل الدولية إلى أن «ركود سوق العمل» لفترة طويلة يزيد الوضع الاجتماعي سوءاً في كثير من البلدان
- النتائج المالية لفرعي المرض والأمومة والتقديمات العائلية في ٢٠٠٩ العجز المتراكم في الأول ٣١٦ ملياراً وفي الثاني ٣٠١ مليار ليرة .

آب ٢٠١٠

الحكومة تلغي الحوار الاجتماعي من جهة واحدة

الجيش اللبناني يتصدى لتقدم اسراييلي ويقتل عسكريين اسرئيليين برتبة عالية. واستشهاد جندي لبناني وسقوط عدد من الجرحى.



- الامانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تحيي استبسال الجيش اللبناني وتدين غطرسة العدو الاسرائيلي.

- أقفل آب على فراغ في الحوار الحكومي النقابي فقد عادت الحكومة لصم آذانها عن المطالب العمالية المحقة.

- لقاء غير مبشر بين رئيس الحكومة (غط وطار) والاتحاد العمالي.

- وزير الزراعة الحاج حسن، أكد على العمل للنهوض بالمناطق الأشد فقراً وضرورة منحها رعاية خاصة.

- بحث وزير الطاقة جبران باسيل مع وفد من البنك الدولي في مشروع جر مياه نهر الاولي لتغذية بيروت الكبرى على أن ينتهي التحضير أواخر السنة.

- اتحاد الوفاء يدعو جميع المخلصين لتدارك الازمة الاجتماعية، وحذر من مغبة الاستهتار اتجاه الامور الحياتية والمطلبية خصوصاً الضمان الاجتماعي لرئيس الحكومة- اتحاد نقابات المزارعين في لبنان(انماء): نحن الاكثر تمثيلاً في القطاع الزراعي وحقناً أن يتمثل الاتحاد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن المحسوبيات.

- الاتحاد العمالي العام يتمسك بتأمين التوازن لفرع المرض والأمومة.

- نقابات تدعو إلى مقاطعة المستشفيات التي لا تفتح أبوابها للمرضى.

- وزير الزراعة الحاج حسن أطلق مشروع المسح الزراعي للعام ٢٠١٠.

أيلول ٢٠١٠

حكومة تغير على رغيف الخبز

- أقامت وحدة النقابات والعمال في حزب الله مخيمها الصيفي العاشر للنقابيين والعمال وذلك في مدينة الشهيد السيد عباس الموسوي الكشفية - رياق من ١٧-٨-١٩/٩/٢٠١٠ .

مسؤول وحدة النقابات الحاج هاشم سلهب افتتح فعاليات المخيم بكلمة حيا فيها النقابيين والعمال المشاركين من كافة المناطق داعياً الى الاستفادة من المخيم عبر تبادل الخبرات بينهم.

- رفع وزير الاقتصاد محمد الصفدي سعر ربطة الخبز وخفض وزنها.

-الوزير حسين الحاج حسن أطلق في أيلول مجموعة مشاريع:

١- مشروع إخضاع تجارة الأدوية الزراعية للتحليل المخبري.

٢- مشروع إخضاع مصانع الحليب ومزارع الأبقار للتلقيح والتفتيش.

٣- مشروع سلامة الشروط الصحية على كل المزارع.

- ٤- مشروع الاستزراع السمكي وزيادة الثروة السمكية على الشاطئ اللبناني.
- ٥- مشروع إنشاء مرافئ جديدة للصيد للمراقبة البحرية وتدريب الصيادين.
- ٦- إطلاق مناقصة لتأهيل معهد علوم البحار إضافة إلى إجراء مباراة في مجلس الخدمة المدنية لزيادة فرق مأموري الاحراج والصيد.
- ٧- مشروع إطلاق خطة الإرشاد الزراعي.
- ٨- مشروع التشجير والتحريج.
- ٩- مشروع تنظيم أسواق بيع الخضار والفاكهة بالجملة.
- ١٠- مشروع توفير أطباء بيطريين.
- ١١- مشروع خطة القمح.
- ١٢- مشروع برك جمع المياه.
- اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان اثر اجتماع مجلسه التنفيذي بيانا أثار فيه قضية إهمال مصير الضمان الاجتماعي وما يهدد الأمن الاجتماعي للمواطن من فلتان والعبث بالأسعار في البلد والارتفاع غير المدروس للعديد من متطلبات العيش الكريم خاصة التعليم في المدارس الخاصة والمواد الاستهلاكية ، وكأنه لا يوجد حكومة مسؤولة عن الناس وحياتهم في هذا الوطن
- رأى رئيس نقابة مكاتب السوق والمسئول الإعلامي لاتحاد الولاء للنقل والمواصلات في لبنان حسين غندور في بيان ، ان « طرق لبنان غير مؤهلة للسير نتيجة لاشكالاتها ومواصفاتها، ولعدم وجود اشارات تنبيه وتوجيه وارشاد وتحذير واستعلام وتخطيط، وكل ما له ارتباط بعناصر ومستلزمات السلامة العامة ومنها الانارة اثناء الليل».
- وحدة النقابات والعمال في حزب الله تكرم مزارعي لبنان مسؤول الوحدة هاشم سلهب : مشروع موازنة ٢٠١١ وضعت اقلام عينها على رضا الخارج وليس على رضا اللبنانيين
- رأى رئيس الحكومة سعد الحريري « أن الموازنة شيء والسياسات الحكومية شيء آخر! »
- لم ينعقد الاجتماع الذي كان دعا اليه وزير العمل بطرس حرب في ٢٧-٩-٢٠١٠ للبحث في اوضاع الضمان، اضافة الى مشكلة المستشفيات مع الصندوق.
- طالب رئيس نقابة بائعي البقالة في لبنان الشمالي، زهير الزيلع، بعد اجتماع لمجلس النقابة ، بضم صغار الكسبة إلى الضمان الاجتماعي ولفت إلى أن صغار الكسبة ضاقت بهم السبل اليوم بعدما تضاعفت متطلبات الحياة، وارتفعت رسوم المدارس الرسمية وأسعار الكتب والقرطاسية، فيما البائع الصغير يتعرض لشتى أنواع الضغوط الظالمة منذ عشرات السنوات.
- « صدى النقابات » تنشر المحضر الكامل للقاء قيادة الاتحاد العمالي مع رئيس الحكومة

تشرين اول ٢٠١٠ حكومة اولوياتها الخارج

- أصدر وزير الزراعة حسين الحاج حسن، القرار رقم ١/٤٩٧ تاريخ ٢١/٩/٢٠١٠ حدد بموجبه تنظيم استيراد وتوضيب الأجبان البيضاء، كما أصدر القرار رقم ١/٤٩٨ تاريخ ٢١/٩/٢٠١٠ حدد فيه شرط استيراد الحليب المجفف والمركز والسائل UHT، وأصدر القرار رقم ١/٤٩٩ تاريخ ٢١/٩/٢٠١٠ حدد فيه الشروط الواجب توافرها لاستيراد لحوم دواجن مجمدة.
- أوصت اللجنة الفنية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مجلس إدارة الصندوق بإقرار بيان التوازن المالي المرفوع من الادارة بعد الأخذ بملاحظات اللجنة الفنية، وابدت موافقتها على:
- رفع السقف الخاضع للاشتراكات في فرعي المرض والأمومة والتقديمات العائلية والتعليمية إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل
- ورفع معدل الاشتراكات لفرع المرض والأمومة إلى ١١٪ موزعة ٨٪ على عاتق صاحب العمل و٣٪ على عاتق الأجير على أن ترد الأموال المستلفة من فرع نهاية الخدمة ويعاد تكوين مال احتياط الفرع في خلال خمس سنوات.
- وعدم رفع معدل الاشتراك في فرع التقديمات العائلية والتعليمية بل الاكتفاء برفع السقف الخاضع للاشتراكات على أن ترد الأموال المستلفة من فرع نهاية الخدمة ويعاد تكوين مال احتياط الفرع في خلال خمس سنوات.

– أعلن رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان كاسترو عبد الله، «رفض الزيادة التي فرضت على سعر البنزين، والمواد الغذائية من لحوم وخضار وخبز وغيرها». وحمل الاتحاد، الحكومة المسؤولية عن «عواقب الاستمرار بعدم التعاطي بجدية تجاه صرخات وتحركات العمال والفقراء في الشارع

– الاتحادات والنقابات العمالية في الجنوب أصدروا بياناً توقفوا فيه عند الارتفاع الجنوني للأسعار والضائقة المالية التي يتعرض لها المواطن جراء الفلتان والغلاء الفاحش لكثير من مستلزمات العيش الكريم، فضلاً عن الضرائب وانقطاع المياه والكهرباء والكلفة العالية، حيث بات المواطن يدفع ثمنها مرتين، مرة للدولة ومرة في الاشتراكات الخاصة، إضافة إلى ارتفاع أسعار القمح واللحوم والخضروات.

وحمل المجتمعون المسؤولية الكاملة للحكومة، ودعواها إلى الالتزام ببيانها الوزاري

– عقد المكتب العمالي في حزب التحرر العربي - تيار الرئيس عمر كرامي. أصدر بياناً جاء فيه: فاجأ المواطن يومياً بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بدءاً من رزمة الخبز ووصولاً إلى المواد الأساسية دون أن يتحرك ساكن لدى كبار المسؤولين والوزراء المختصين، وإننا نحمل المسؤولية الكاملة إلى حكومة الوحدة الوطنية التي نص بيانها الوزاري على الاهتمام بالشأن المعيشي للمواطن وخاصة الطبقات الشعبية وذوي الدخل المحدود

– نظم الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين، تظاهرة للمئات من المحتجين على الغلاء والوضع المعيشي المتردي حيث ألقى رئيس الاتحاد كاسترو عبد الله كلمة في المتظاهرين سأل فيها هل رغيف الخبز ارتكب الجريمة النكراء؟ أضاف:

«نعم ما زالت الطبقة العاملة والشعب اللبناني بأسره يعيش أصعب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية

– هيئات مدنية ونقابية في مقر اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في لبنان الشمالي الحد الأدنى للأجور لم يعد قادراً على تغطية أيام قليلة

– اعتبر رئيس تجمع صناعيي الضاحية الجنوبية أسامة الحلباوي، «أن إلغاء المادة ٥٩ من قانون الضريبة على القيمة المضافة في مشروع الموازنة عن العام ٢٠١١، سيكبد المصانع خسائر جمة، وسيرتب أعباء إضافية على المعامل قد تؤدي إلى الإفلاس.

– نفذ عمال شركة الخدمات الأرضية «ميغ» اعتصاماً في مطار بيروت الدولي، احتجاجاً على استقدام عمال أجانب لوحظ أنهم بدأوا يتكاثرون في مطار بيروت للعمل على حساب فرص عمل اللبنانيين.

– بمناسبة يوم العمل اللائق: الاتحاد العام لعمال فلسطين يطالب بحماية العمال الفلسطينيين في المرحلة الراهنة

– كتلة نضال العمال: الاحتلال يرتكب جرائم دموية بحق العمال وعلى المجتمع الدولي ان يتدخل بشكل عاجل لوقف المجازر والانتهاكات بحق شعبنا وعمالنا

تشرين ثاني - كانون أول ٢٠١٠ : حمى الله الضمان والنقابات من الوزير حرب

– أعلن وزير العمل بطرس حرب ان وزارة المال حولت نحو ٥٠ مليار ليرة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كسلفة عن العام ٢٠١٠ لتسديد العجز الحاصل في الضمان الاختياري

– النائب حسين الموسوي: لا يجوز تحميل العمال فاتورة الفساد

– دشّن الاتحاد العام لنقابات عمال السودان مشروع توزيع السلع الاستهلاكية الأساسية بمنافذ البيع بولاية الخرطوم للعاملين بأسعار مخفضة ومدعومة بمليار جنيه من بنك العمال

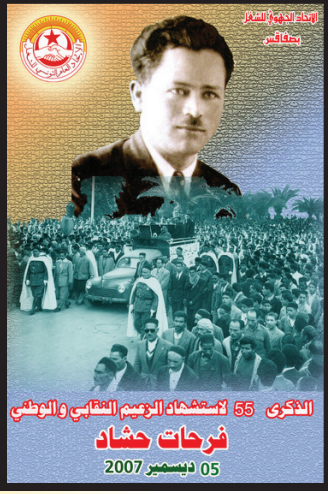
– طلب من الاتحادات الأعضاء تسوية أوضاعها تمهيداً للانتخابات

– أكد الأمين العام للإتحاد العام لنقابات عمال البحرين السيد سلمان المحفوظ إن اتحادهم سيواصل القتال من أجل تمكين المرأة في مختلف المواقع النقابية والمهنية «معتبراً» إن الحركة النقابية استطاعت أن تقفز مراحل كبيرة على الحركة السياسية فيما يتعلق بتمكين المرأة في المواقع القيادية في الأمانة العامة للإتحاد وعلى مستوى النقابات العمالية».

– وزير الزراعة الحاج حسن : خطة زراعية استراتيجية لمواجهة تغير المناخ

– رأت الهيئات الاقتصادية «أن استمرار الأزمة السياسية وعدم إيجاد مخرج حلول لها، عكس حالة سلبية وجمودا في الحركة الاقتصادية والواقع الاقتصادي من كل الجوانب سواء على الصعيد الاستثماري أو السياحي وكذلك المعيشي».

ملاحظة: دعوة للعمال والموظفين واصحاب الاختصاص وكل من يريد الاطلاع والتوسع مراجعة البريد الالكتروني



مسيرة عمالية كبرى في ذكرى اغتيال الزعيم النقابي التونسي الشهيد فرحات حشاد

إنطلقت مسيرة عمالية كبرى غير مسبوقة ، بمناسبة ذكرى إغتيال الزعيم النقابي التاريخي فرحات حشاد ، من المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل بنهج محمد علي بالعاصمة تونس، وذلك يوم السبت ٥ ديسمبر ٢٠١٠ ، وجابت المسيرة : بطحاء محمد علي ، وشارع المنجي سليم ، وباب سويقة ، وباب بنات ، والقصبية .

واحتج المشاركون في المسيرة على ارتفاع الأسعار ، والرفع في سن التقاعد ، وتقديموا بمجموعة من المطالب منها الإفراج عن مساجين الحوض المنجمي ، وإعادة النقابيون المطرودين إلى سالف عملهم ، ورفع المشاركون العلم التونسي واللافتات وصور الشهيد حشاد

نشير الى أن الشهيد فرحات حشاد أغتيل وعمره ٣٨ سنة ، وهو من مواليد ١٩١٤ ، أصيل منطقة العباسية (دوار البرابشة) بجزيرة قرقنة (ولاية صفاقس) ، وتآلف عائلته من ١٦ أخت و١٦ أخ ، حصل على شهادة ختم الدروس الابتدائية وانقطع عن الدراسة لضيق حال العائلة ، انتقل سنة ١٩٣٠ الى سوسة الى جانب أخواله وعمل بشركة نقل فرنسية ، وتعلم الرقن على الآلة الكاتبة والعمل الإداري ، اخطر في النقابة التابعة للكونفدرالية العامة للشغل - الفرع الاقليمي - وتولى الكتابة العامة لنقابة الشركة وهو لم يتجاوز الثانية والعشرين من عمره، وحرر مقالات في جريدة «تونس الاشتراكية» بالفرنسية، وتدرج في المسؤوليات النقابية داخل هذه الكونفدرالية بكل من سوسة ثم صفاقس التي نقل إليها تعسفا بغاية إبعاده عن العمل النقابي كي يصبح بداية من سنة ١٩٤٠ سكرتيرا بالفرع الاقليمي للكونفدرالية بتونس العاصمة..

أغتيل الشهيد فرحات حشاد ببرادس (الضاحية الجنوبية للعاصمة تونس) يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٢ ، ونقل جثمانه على متن بارجة حربية فرنسية راسية في ميناء حلق الوادي ، وسط اجراءات أمنية وعسكرية مشددة في ظل حالة الطوارئ إلى مسقط رأسه قرقنة كي يدفن هناك.

اجتماع المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل

ترأس الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل عبد السلام جراد الاجتماع الدوري للمكتب التنفيذي الوطني بدار الاتحاد بالعاصمة وذلك يوم الثلاثاء ٢١ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٠ وأصدر البيان التالي: ان المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل المجتمع يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر ٢٠١٠، برئاسة الأخ عبد السلام جراد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، وهو يتابع بانشغال شديد ما تشهده سيدي بوزيد من أحداث بلغت حد التوتر وما انجر عن ذلك من إيقافات، وإيماننا منه بأهمية الأبعاد الاجتماعية في خيارات التنمية وبدور التشاور بأشكاله في فض كافة الإشكالات والقضايا مهما كانت درجة تعقدتها مما دفعه إلى الإسراع للاتصال بالجهات المعنية جهويا ووطنيا، وهو إذ يسجل ما أفضت إليه هذه الاتصالات من تجاوب فأنه:

أولا: يؤكد أن الشغل حق مشروع تضمنه كل التشريعات والمواثيق والمعاهدات الدولية ويؤمنه دستور البلاد، وأن معالجة قضية التشغيل في إطار تمسّ قوامه العدل والإنصاف بين كافة الجهات تعدّ من الحلول الأساسية التي في اعتمادها قضاء على مظاهر الشعور بالحيف، ولما قد يتأتى عنه من ردود فعل عفوية يمكن أن تؤدّي إلى مأس اجتماعية يعسر تطويقها.

ثانيا: يؤكد بالاستناد إلى المبادئ التي طالما دعت إليها المنظمة وإلى الدراسة التي أعدتها حول واقع التنمية في الجهة أهمية استمرار الدولة في دورها التعديلي وفي الاضطلاع بمهمة الاستثمار من أجل خلق مواطن عمل إضافية لكافة طالبي الشغل وخاصة منهم حاملي الشهادات الجامعية من الشباب، فضلا عن ضرورة إلزام القطاع الخاص - باعتبار ما يتمتع به من حوافز وامتيازات - بتطوير نسق الاستثمار خاصة في المناطق الداخلية للبلاد.

ثالثا: يدعو الجهات الرسمية إلى توفير الآليات الضرورية للنهوض بالمؤسسات الوطنية وخاصة المرافق الصحية وتسوية بعض العقارات الفلاحية بهدف تمكينها من الامتيازات الضرورية والمتأكدة.

رابعا: يجدد التأكيد على ضرورة تجنب الحلول الأمنية في تطويق بعض مظاهر ردود الفعل العفوية في مواجهة البطالة، وعلى ضرورة فتح حوار جدّي وبناء من أجل تنمية مستدامة تقوم على التلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

أكد أن قانون «الخاص» يناقش منذ أعوام و «الخدمة

المدنية» يفرض بالقوة

المحفوظ : كنا نأمل في قانون موحد لعمال البحرين وليس

التراجع ومنع « التمييز»



قال الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين سلمان سيدجعفر المحفوظ إن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وجميع عمال البحرين كانوا يأملون بتوحيد قانوني العمل تحت مظلة قانون واحد لا يميز بين العاملين في القطاع العام أو الخاص.

وأشار المحفوظ إلى أن المرسوم الجديد رقم (٤٨) لقانون الخدمة المدنية لسنة ٢٠١٠، فرض بـ «القوة» ومن دون أي نقاش ولم يعرض على مجلس النواب بصورة طبيعية بل بصفة الاستعجال، على رغم أن هذا القانون لا يحتاج إلى هذه الصفة العاجلة وهو أمر يثير القلق، مؤكداً أن قانون العمل في القطاع

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين

الأهلي يشهد حالة حراك ونقاش منذ أربعة أعوام تقريباً وذلك من خلال صياغته عملاً بمبدأ الشراكة الاجتماعية ومن ثم رفعه إلى السلطة التشريعية لمناقشته بغرفتيها، وقد شهد هذا القانون الكثير من التغييرات والمناقشات.

واستغرب من إحالة قانون العمل في القطاع العام بصفة الاستعجال دون إخضاعه للنقاش عبر القنوات الطبيعية والشركاء الاجتماعيين وكذلك السلطة التشريعية التي أصبحت بين أمرين أما قبوله أو رفضه فقط.

وقال المحفوظ: «كان الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين يأمل أن تضاف مواد إلى قانون الخدمة المدنية تحظر القيام بأية أعمال تمييزية للموظفين المشمولين بأنظمة الخدمة المدنية على صعيد استخدامهم تستهدف المساس بحريتهم سواء على مستوى الحقوق المدنية أو النقابية أو الرأي، إلا أنه للأسف الشديد شهدنا تراجعاً خطيراً مخالفاً للدستور، إذ تم إلغاء الفقرة الوحيدة في قانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٦ التي تمنع التمييز في التوظيف وتجعل المواطنين متساوين في تولي الوظائف العامة وتحظر تولي الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون».

وذكر بنص المادة التي كانت تمنع التمييز في التوظيف في القطاع العام، وهي المادة الرابعة من قانون الخدمة المدنية: «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة. والمواطنون سواء في تولي الوظائف العامة، ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون».

وأكد أن تلك المادة تتوافق مع الدستور الذي نص في مادته السادسة عشرة على أن «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة. ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون، وإن المواطنون سواء في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقرها القانون».

وقال المحفوظ: «مع إلغاء المادة التي تحظر التمييز في التوظيف فإن شرط البخرنة الذي نتحدث عنه المادة ١٣ من قانون الخدمة المدنية رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٦ وكذلك تعيين الأجانب بصفة مؤقتة الذي تنطرق إليه المادة ١٥ من القانون نفسه تكون في حكم الملغاة ويصبح قانون العمل في البحرين أول قانون خليجي يميز بين المواطنين ويلغي الفقرات التي تتحدث عن أن وجود العمالة الأجنبية يكون بصفة مؤقتة، إذ نصت المادة ١٣ على أن شروط من يعين في أحد الوظائف العامة هي: أن يكون متمتعاً بالجنسية البحرينية، وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة، وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره».

كما بينت المادة الخامسة عشرة من القانون ذاته أن يكون «تعيين غير البحرينيين بصفة مؤقتة وبطريق التعاقد، وتسري على المعينين بطريق التعاقد أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في العقود المبرمة معهم. ويضع ديوان الخدمة المدنية قواعد وأحكام وصيغ هذه العقود. وتضع اللائحة التنفيذية للقانون القواعد الخاصة بتوظيف الخبراء البحرينيين وغير البحرينيين، ومن يقوم بأعمال مؤقتة أو عارضة ومن يعمل بدوام جزئي».

الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تشارك في أعمال المؤتمر العام العاشر للاتحاد المغربي للشغل

شاركت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، في أعمال المؤتمر العام العاشر للاتحاد المغربي للشغل الذي عقد في الدار البيضاء خلال يومي ١١-١٢ ديسمبر / كانون أول ٢٠١٠ تحت شعار « الوفاء لهوية الاتحاد ومبادئه أساساً لكفاحنا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ».

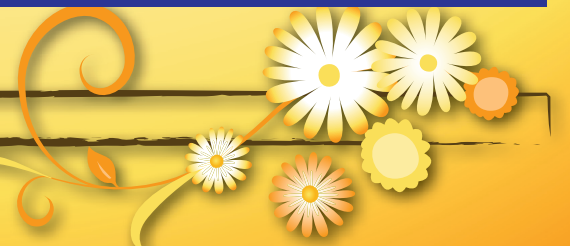
في الجلسة الافتتاحية ألقى أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب كلمة استهلها بالترحم على الأخوين حسن جمام الأمين العام السابق للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والأخ/ المحجوب بن الصديق الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل وحياء أعضاء المؤتمر وتمنى لهم النجاح في الوصول الى قرارات تخدم الطبقة العاملة المغربية وعبر عن ثقته بأن الاتحاد المغربي للشغل سيكون في الموقع المتقدم بعد هذا المؤتمر الذي يجمع خيرة مناضلي الحركة النقابية المغربية وابدى استعداد الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب لتقديم كل ما من شأنه تعزيز دور الاتحاد المغربي للشغل في خدمة الطبقة العاملة المغربية .

• أعمال المؤتمر

الواقع وذلك بعد ان تمت مناقشتها في اللجان المنبثقة عن المؤتمر:

- التقرير العام .
- التقرير التنظيمي
- تقرير التكوين النقابي والثقافة العمالية والاعلام
- تقرير لجنة العلاقات مع المؤسسات التمثيلية والقوى السياسية والاجتماعية والمجتمع المدني .
- تقرير حول المطالب الاقتصادية والاجتماعية .
- تقرير حول القطاع الحكومي والمنشآت العمومية والخصوصية
- تقرير حول المرأة العاملة
- تقرير لجنة العلاقات الدولية
- تقرير لجنة المتقاعدين والمتقاعديات
- تقرير لجنة الحريات النقابية
- تقرير حول الشباب العامل
- تقرير تحليلي حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد

وبعد مناقشات مستفيضة اقر المؤتمر التقارير المرفوعة إليه كافة ، ثم تم انتخاب اللجنة الادارية والمكونة من ١٦٣ عضوا والتي انتخبت بدورها الامانة العامة المكونة من ١٥ عضوا في مقدمتهم الاخ/ المخارق الميلودي امينا عاما للاتحاد وفاروق شهير نائبا للامين العام وتم تسمية امين المال ونائبه من قبل المؤتمر .



بيان الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بشأن الوضع في السودان

أصدرت الأمانة العامة للاتحادنا بياناً، بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٠، عبرت فيه عن موقفها من التطورات الجارية في السودان، وفيما يلي نص البيان:

لقد بات واضحاً لكل متابع لمستجدات الوضع على الساحة في القطر السوداني الشقيق أن مؤامرة انفصال الجنوب عن الشمال باتت في حكم المولود الجديد الذي ينتظر شهادة ميلاد تمنح له عبر اعتراف دولي أوله أمريكي، ويتبعه عديد من الدول، لن يكون الكيان الإسرائيلي إلا من أوائل المباركين لهذا الانفصال.

إن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، تشدد على أن الحراك السياسي الذي يشهده السودان حالياً، سوف يؤول إلى تقسيم السودان، في وقت تمضي دول عديدة نحو التوحد، بحثاً عن مصالحها الاقتصادية. وسوف يسجل التاريخ، وبكل أسف، أن السودان سيكون الدولة العربية الأولى في مرحلة ما بعد الاستعمار التي تقسم بموجب «أمر واقع» داخلي، وصمت عربي ورعاية دولية.

وفي هذا الصدد، فإن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تشدد على أن الطرح الذي قدمه السيد الرئيس عمر حسن البشير، رئيس الجمهورية السودانية، والقاضي بمنح الجنوب كل عائدات النفط مقابل الحفاظ على الوحدة، هو طرح ينبع من رغبة صادقة في الحفاظ على جسد الوطن السوداني شماله وجنوبه، غربه وشرقه من التشظي إلى كيانات ما قبل الدولة. إن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ترى أن التحالف الإسرائيلي - الأمريكي تحديداً، وفي إطار خطته الإستراتيجية التي أطلق عليها تحالف المحيط، أي المناطق والدول المحيطة بالدول العربية، للوصول إلى أهدافه المعلنة وغير المعلنة سوف يتمخض عنها سلخ الجنوب السوداني عن جسده.

وفي هذا الصدد لم يعد خافياً على أحد أن أهداف التدخل الإسرائيلي السافر، وبكل أشكاله، في الشأن السوداني يستهدف دعم وتقوية النزعة الانفصالية وتحريك النعرات الطائفية والعرقية، فضلاً عن أن أحد أهم أهداف التغلغل الإسرائيلي في شؤون السودان هو بناء علاقات إستراتيجية مع الجنوب السوداني للسيطرة على حوض النيل، كما أن هذا الوجود ما كان له أن يتطور ويصل إلى علاقات بمرتبة التحالف الاستراتيجي لولا التسهيلات الكبيرة التي تقدمها الحركة الشعبية بزعامة سلفا كير.

إنها مؤامرة، وبكل معنى الكلمة لأنها تستهدف مسا خطيراً بالسودان أرضاً وشعباً وتاريخاً، وتشكل تهديداً مباشراً وخطيراً للأمن القومي المصري على وجه الخصوص، وبالتالي الأمن القومي العربي عموماً.

إن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ترى أن الحراك السياسي العربي، لم يصل أبداً إلى المستوى المطلوب، سيما أن السودان يتعرض لنكبة لا تقل خطورة عن نكبة الشعب الفلسطيني، فلهذا فإننا نهيب بجامعة الدول العربية، أن تأخذ على عاتقها مهمة البحث عن حلول، حتى لو ذهبت الجنوب إلى انفصال قهري. كما أننا إذ نحیی الموقف الأفريقي الساعي للبحث عن حلول، فإننا نراه موقفاً متقدماً ومتماسكاً وأكثر صلابة.

إن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ترى أنه إذا كان خيار الانفصال شر لا بد منه، فلا بد من الإقرار أن المادة الثالثة من اتفاق نيفاشا تحتم على الشريكين الالتزام بنصوص اتفاق السلام الشامل والعمل الحثيث من أجل تطبيقها.

وتعتقد الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أن من الأهمية بمكان في هذه المرحلة العمل على ضبط العلاقة بين الشمال والجنوب، وترى أن انسداد الأفق وإصرار قيادة الحركة الشعبية على تعزيز الانفصال لن تؤدي إلا إلى زيادة حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب، وأن هذه النزعة ما كان لها أن تظهر لولا دعم الولايات المتحدة وإسرائيل.

كما تناشد الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب كافة المنظمات النقابية العربية والدولية أن تقف على حقيقة ما يجري في السودان وخطورته على وحدة أرضه، وتماسك شعبه، ووحدة عماله. وتدعوهم إلى عدم الخضوع إلى إمبراطورية الإعلام الغربي التي تشوه سياسة السودان، بما يخدم أغراض القوى الغربية والكيان الإسرائيلي.

أصدرت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب التفجير الإرهابي بياناً. أدانت فيه بشدة التفجير الارهابي أمام أحد كنائس الاسكندرية. وفيما يلي نص البيان:

تابعت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب التفجير الإرهابي الآثم الذي وقع أمام أحد كنائس مدينة الاسكندرية في جمهورية مصر العربية، والذي أدى لمصرع وجرح العشرات من المواطنين الأبرياء إن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تعرب عن إدانتها الشديدة لمثل هذا العمل الإرهابي والذي يستهدف الوحدة الوطنية ويزرع بذور الفتنة بين أبناء المجتمع المصري وترى، بالوقت نفسه، في مثل هذا العمل، مشروعاً تقف خلفه جهات تخدم المصالح الصهيونية الساعية إلى تفكيك مكونات المجتمعات العربية ليس في مصر وحسب وإنما أيضاً في العديد من البلدان العربية. وتعتقد جازمة أن من قاموا بهذه التفجيرات لا يخدمون إلا مصالح المشروع الاستعماري في المنطقة.

إن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تناشد الأخوة في مصر، بكل مكوناتهم السياسية، وبكل انتماءاتهم الدينية إلى الوقوف صفاً واحداً أمام هذا التحدي الخطير الذي يستهدف الوحدة الوطنية، والعمل على تفويت الفرصة على أعداء مصر في الداخل والخارج للنيل من وحدتها وعروبته. وترى أن ما يجري في مصر غير بعيد بتاتاً عن مشروع تقسيم السودان تحت أحجية شمال مسلم مقابل جنوب مسيحي.

منظمة العمل: الاستقرار الاجتماعي لا يقل

أهمية على المالي



حذرت منظمة العمل الدولية، من أن «يزيد استمرار ركود سوق العمل الوضع الاجتماعي سوءاً في بلدان كثيرة». وإذ لم تغفل في دراسة بعنوان «تقرير عالم العمل ٢٠١٠: من أزمة إلى أخرى»، استعادة الاقتصاد العالمي «بعض نموه، وظهور بشائر انتعاش مشجعة في الاستخدام، تحديداً في الاقتصادات الناشئة في

آسيا وأميركا اللاتينية»، نبّهت إلى أن «أفق فرص العمل لا تزال غير واضحة، بل كانت التوقعات سيئة في بلدان كثيرة». ورأت المنظمة في تقريرها الذي أعده المعهد الدولي لدراسات العمل التابع لمنظمة العمل الدولية، أن «استمرار السياسات الحالية، سيؤخر حتى عام ٢٠١٥، استعادة الاستخدام مستويات ما قبل الأزمة في الاقتصادات المتقدمة، بدلاً من عام ٢٠١٣، كما كانت التوقعات العام الماضي». وأكدت «الحاجة إلى أكثر من ٨ ملايين وظيفة جديدة في البلدان الناشئة والنامية للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، على رغم استئناف نمو الاستخدام فيها».

واعتبر مديرها العام خوان سومافيا، أن «ليس على الحكومات الاختيار بين متطلبات الأسواق المالية واحتياجات المواطنين، بل يجب أن يتوازي الجهد من أجل الاستقرار المالي والاجتماعي. وخلافاً لذلك، لن يداهم الخطر الاقتصاد العالمي فقط بل أيضاً الوضع الاجتماعي وتماسكه». وأشار مدير المعهد الدولي والكتاب الرئيس لهذا التقرير ريموند توريس، إلى سببين رئيسيين أمام التوقعات الأكثر تشاؤماً التي تواجه الكثير من البلدان في الاقتصاد العالمي، يتمثل «الأول في التخلي عن تدابير الحفز المالي التي كانت حاسمة في تجنب أزمة أعمق وساعدت في إعادة تحريك الاقتصاد في البلدان حيث الانتعاش، إن وجد، لا يزال ضعيفاً جداً». أما العامل الثاني، فهو «عدم معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في شكل سليم».

الحياة الجمعة، ٠١ أكتوبر ٢٠١٠

انتخابات نقابية

أصدرت نقابة مستخدمي وعمال شركة طيران الشرق الأوسط والشركات التابعة بياناً دعت فيه إلى إجراء الانتخابات التكميلية للمجلس وذلك يوم الخميس الواقع فيه ٢٠-١-٢٠١١ على ستة مقاعد بدلاً من الزملاء الذين إنتهت ولايتهم وهم السادة: يوسف دكاش (المطار)، علي أبو حمدان، جان موسى، خالد طرابلسي (الإدارة) محمد شبير، عفيف سمارة (الهندسة). تجري الانتخابات ابتداءً من الساعة السابعة صباحاً ولغاية الساعة الخامسة مساءً في مطعم الشركة. وفي حال عدم إكمال النصاب القانوني في الجلسة الأولى تؤجل الانتخابات لمدة أسبوع من موعد الجلسة الأولى في نفس المكان والزمان.

دعت النقابة العامة لسائقي الميني باص العمومي في لبنان الى اجراء انتخابات تكميلية لاختيار ستة أعضاء جدد بدل الذين إنتهت ولايتهم القانونية. وذلك يوم السبت الموافق ١٥-١-٢٠١١ من الساعة الثانية بعد الظهر ولغاية الرابعة بعد الظهر في مركز إتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان-حارة حريك. وفي حال عدم إكمال النصاب القانوني تجري الانتخابات بعد أسبوع من تاريخه في نفس الزمان والمكان المحددين.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال قطاع البناء في البقاع (عضو اتحاد النقابات العمالية والصحية في البقاع) في مركزها في مدينة بعلبك وجاءت النتائج على الشكل التالي: هيثم عودة رئيساً، مارون الحاج نائباً للرئيس، علي عوفة أميناً للسر، علي الساحلي أميناً للصندوق، علي البرجي، أيمن زريق، موفق العفي، سامي الرفاعي، علي يحفوفي، ابراهيم قيس، علي جبج، فهد عباس أعضاء مستشارون.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال ومستخدمي المؤسسات والمصانع والشركات في البقاع (عضو اتحاد نقابات العاملين في التعاونيات والمؤسسات وأسواق الخضار في لبنان «سواء») في مركزها في مدينة بعلبك وجاءت النتائج على الشكل التالي: أكرم زريق رئيساً، مالك بدر نائباً للرئيس، مصطفى خير الدين أميناً للسر، طلال رياح أميناً للصندوق، عاطف عقيل، سرينا بلوق، عباس زريق، حبيب درويش، محمد شلهوب، محمد الساحلي، علي الحاج حسن، حسين عقيل أعضاء مستشارين.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال أسواق الخضار والفاكهة في البقاع (عضو اتحاد نقابات العاملين في التعاونيات والمؤسسات وأسواق الخضار في لبنان «سواء») في مركزها في مدينة بعلبك وجاءت النتائج على الشكل التالي: حيدر عثمان رئيساً، علي عباس عباس نائباً للرئيس، ماهر المولى أميناً للسر، حسين البرزاوي أميناً للصندوق، جورج دعبيس، نادر زعيتر، أحمد النمر، معين سماحة، علي عيد، عماد صقر، حسين عبيد، خالد الرفاعي أعضاء مستشارين.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة تقنيي وفنيي الأعمال الكهربائية في بيروت وجبل لبنان (عضو إتحاد الضياء لنقابات مستخدمي وعمال بيروت وجبل لبنان الجنوبي) وجاءت النتائج على الشكل التالي: رياض شعلان رئيساً، جوزف ريشا نائباً للرئيس، حسان فقيه أميناً للسر، مصطفى كركي أميناً للصندوق، موسى حريبي نائباً لأمين السر، حسن يونس محاسباً، علي سلوم تدريب نقابي، أحمد ديراني علاقات عامة، حسن زعرور دعاية ونشر، عبد الناصر فقيه، عباس موسى، حسن شهاب أعضاء مستشارين.

عقد المجلس التنفيذي المنتخب لنقابة سائقي ومالكي السيارات العمومية في قضاء المتن الشمالي جلسة ووزع المهام على الشكل التالي: الرئيس سمير ايوب، نائب الرئيس انطون بدر، امين السر ربيع المر، امين الصندوق فوزي طليس، المحاسب عبد شري، امين شؤون الضمان هنري متى، امين شؤون علاقات العمل جورج بدر، امين الشؤون الخارجية محسن اسكندر، امين العلاقات العامة سعد كيروز، امين الشؤون الصحية فؤاد مراد، سمير كنفاني وحسين عليان عضوين مستشارين.

هل نشق مجدداً بالأسواق المالية الحرة ؟

لويس حبيقة

خلال العقود القليلة الماضية كانت ثقة المجتمع الدولي بالأسواق المالية كاملة، بل من دون حدود. كان الاعتقاد الراسخ يقول ان تحرير الأسواق المالية يؤدي دون شك الى النمو والازدهار، (...) كلما تحررت الأسواق المالية، ارتفع الناتج وازدهرت بالتالي أوضاع المجتمع. ما حصل في الواقع هو عكس ذلك، (...)

ما هو أساس العقيدة القائلة بقوة العلاقة الايجابية بين حرية الأسواق المالية والنمو الاقتصادي؟ فالأسواق الحرة، في رأي هايك، تؤدي الى الاكتفاء بالواقع أي يكون العارضون كما أصحاب الطلب قابلين بما يواجهون في السوق. أما الاقتصاديان الكبيران «كينيث أرو» و«جيرار ديبرو»، فقالا ان الأسواق المكتملة الحرة تؤدي الى تحقيق نتائج فضلى في المجتمع، (...) جاءت بعدها مجموعة نظريات تقول بأن فعالية الأسواق وواقعية عملاء الاقتصاد تبقى كفيلة بايصال الاقتصاد الى شاطئ الأمان. سيطرت هذه العقيدة من دون منازع خاصة بعد فشل الاقتصادات الموجهة في الاستمرار بدأ من سنة ١٩٨٩، فتحوّلت كل دول العالم عملياً الى النظام الحر. (...) اذا كانت للاقتصاد الرأسمالي الحر منافع كبيرة، فلا يمكن اعتباره النموذج الوحيد للنمو والتطور، علماً بأن لهذا النظام أشكالاً مختلفة تبعاً للقوانين والاجراءات والرقابة المتبعة. ليس هناك بالضرورة علاقة ايجابية قوية ودائمة بين حرية أسواق المال وتطورها من جهة، والنمو من جهة أخرى، تماماً كما وجد الكتاب الجديد لـ«كارمن راينهارت» و«كين روغوف» عبر دراستهم لثمانية قرون من «الغباء المالي» كما وصفوه:

أولاً: أطول فترة نمو وازدهار صناعي في الاقتصاد الأمريكي حصلت قبل الحرب العالمية الأولى حيث كانت الحمایات قوية وكانت تعتمد التعريفات المرتفعة تجاه كل السلع. (...)

ثانياً: اليابان ما بين الخمسينيات والتسعينيات كما كوريا الجنوبية بين الستينيات والتسعينيات عرفتا نمواً قل نظيره في وقت تدخلت خلاله الحكومتان بقوة وعمق في الاقتصاد عبر سياسات صناعية لم تعتمد فقط على الحمایات والتعريفات العالية وانما انتقت القطاعات والشركات التي يجب دعمها وتعزيزها. حل القطاع العام تماماً مكان السوق الحرة في تحديد النتائج التي لم تكن دائماً فضلى. (...)

ثالثاً: (...) اعتمدت الصين نظام الاقتصاد الحر ضمن نظام سياسي يحكمه الحزب الواحد. فصلت الصين تماماً بين العقيدة السياسية والممارسة الاقتصادية، فأصبحت مضرب مثّل للنجاح والجدية في اعتماد ما يناسب.

أولاً: كي تكون النتائج ايجابية كان من المفترض أن يتصرف عملاء المال في الأسواق والبورصات بشكل منطقي وفاعل وعقلاني، أي بعيداً عن المضاربات والمغامرات.

ثانياً: انتقال رؤوس الأموال الطويلة الأمد بين الدول للايداع والاستثمار جيد ان يساهم في تعزيز نمو الدول المضيفة كما المصدرة لها. أما رؤوس الأموال القصيرة الأجل، فتكون أحياناً مضرّة وربما تسقط النقد وتعزز التقلبات المالية الخطرة. قال الاقتصادي الكبير «جون ماينارد كينز» أن الاقتصاد هو علم أخلاقي وليس طبيعياً، فأينما اليوم من هذه الشروط الأخلاقية؟ ثالثاً: نتيجة الأزمة الآسيوية وخوف الدول الناشئة من حصول أزمات

داخلها، سعت لتحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري. أما الدول الصناعية، ففعلت العكس وهي تعيش في معظمها ضمن عجز كبير في ميزان الحساب الجاري. لذا تنتقل الأموال اليوم وعلى عكس التوقعات والماضي من الدول الناشئة الى الغنية تمويلاً لاستهلاكها واستثماراتها. لبنان يبقى من الدول القليلة التي اعتمدت النظام الاقتصادي الحر منذ استقلاله وحتى حرب ١٩٧٥. خلال الحرب حصلت الفوضى وعم التهريب، علماً بأن لبنان لم يعد بعد الى ازدهاره السابق بالرغم من كل المحاولات. خسر الاقتصاد فرصاً كبيرة لم يستعدها بعد. هنالك قوانين مهمة يجب أن تصدر حتى يكون ما نمارسه اليوم من نشاط اقتصادي ومالي صحيحاً وحرّاً وأخلاقياً بمعنى «كينز». هنالك مشاريع قوانين مهمة مهمة لم تصدر بعد كقوانين المنافسة والأسواق المالية وحماية المستهلك وغيرها، والتي ستنقل لبنان الى مصاف الدول ذات الاقتصاد الحر الراقى. حرية الاقتصاد لا تعني أسواق «شريعة الغاب» حيث الشاطر بشطارته بل تعني احترام القوانين والعقود والأخلاق أي لا سلع مغشوشة ولا أدوية مزورة، ومن يقيم بصنعها أو استيرادها يعاقب بشدة ضمن القوانين ليس انتقاماً وانما منعا للغير في القيام بنفس الشيء. فهل نسير بالاتجاه الصحيح؟

عن جريدة السفير (بتصرف) العدد ٧-١٢-٢٠١٠

قيمة العمل النقابي

يذهب مفهوم القيمة في المجتمع المعاصر الى أن الاشياء تأخذ قيمتها من قبول الناس لها ، وبالتالي ترتفع أو تنخفض قيمتها بحسب حجم الرغبة بها وطلبها والاقبال عليها ، وربما ذهب الكثيرون الى تعميم هذه الحاكمية في احتساب القيمة لتشمل الموجودات بما فيها الانسان نفسه ، فيقعون بذلك في التعميم الأوسع ليشمل المعنويات والروحانيات ، ففي احتسابهم للقيمة على هذا النحو يخضعون الوجود ومعانيه واهدافه لمعايير الرغبة والطلب والاقبال ، فيخلطون في ذلك بين شبهة ناتج التداول وحقيقة جوهر الوجود والموجودات .

الذهب له ماهية وجودية كينونية لا تغير في قيمته الجوهرية الواقعية الاصلية تلك الاحتسابات العوضية الناتجة عن الرغبة به وتزايد الطلب والاقبال عليه ، هي احتسابات إن لم تكن مكانية فهي ظرفية او كلاهما ، فهي احتسابات مكانية ووظيفية ، فهي متبدلة وما كان متبدلا ليس بقيمة وانما هو احتساب ، بل احتساب اعتباري ، أو قل قيمة اعتبارية . لا يفقد القمح - مثلا - قيمته الغذائية الجوهرية ، أمام الحساب الاعتباري - أو قل القيمة الاعتبارية - لبعض المجتمعات التي لا تعتمد في استهلاكها عليه ، بل تبقى له قيمته الجوهرية الغذائية ، ولا يتغير منها شيء لدى المجتمعات المعتمدة عليه كمادة غذائية أساسية ، الذين تضاف عندهم الى قيمته الجوهرية قيمته الاعتبارية .

يتضح من هذا أن للقيمة مفهومين : مفهوم القيمة الجوهرية ، ومفهوم القيمة الاعتبارية ، مصاديقهما جارية في المفهوم الأول في الجوهر ، وفي الثانية في الاكتساب .

الأساس في العمل النقابي أن لا يضيع ، ولا يضيع جوهر قيمته في قيمة ناتج التداول وهي القيمة الاعتبارية ، لا يأخذ العمل النقابي قيمته الجوهرية من قبول الناس له ، فهو قيمة ثابتة بجوهره ، يأخذها من ماهيته وغاية وجوده : طلب الحق وتحقيق العدالة . فنحن ندرك أن بعض الناس يشتبه عليهم الحق كنها وأسلوبها وظرف حراك ، ومن اشتبه عليه الحق لا يهتدي لطريق العدالة ، وبعضهم بالطبع ليس من كنه الحق كي يطلبه ، هو من كنه الباطل ، هذا حال بعض البشر ، فطريقه طريق الظلم ، فهؤلاء لا ينتظر منهم العمل النقابي قبول جوهر قيمته ، ولا قبول جوهر ماهيته ، ولا قبول جوهر غايته .

نعم ، هناك ساحة لمنظومة قيم حركية حميدة عند الناس لا بد للعمل النقابي أن يترجم قيمته الجوهرية بالتزامها ليجد نفسه مقبولا عند الناس ، فتضاف اليه القيمة الاعتبارية التي تمنح له من الناس ، هي قيم بلحاظ اعتبارات الناس حلقات من الاداء النقابي منتظمة تدرجا ، بمعنى أن امكانية تحقق الحلقة التالية منها مرتبط بتحقق السابقة وهكذا :

- **أولا:** تعين الواجب : الانطلاق من أن التصدي للدفاع عن حقوق الناس هو واجبي كعمل نقابي ، وهو مسؤوليتي وحدي كعمل نقابي ، والآخرين افرادا كانوا أم كيانات هم عناصر مساعدة ، أو ساحات حراك ومطالبة .

- **ثانيا:** التواجد في ساحة الواجب : فيجب على العمل النقابي أن يكون حيث حاجة الناس المحقة اليه ، فان وجد كانت له من الناس القيمة الاعتبارية التي يطلب .

- **ثالثا:** الصلاحية : أن يكون صالحا لاداء الواجب ، ولقضاء حاجة الآخرين ، أو على الأقل السعي الجاد لها ، بما يملك من عناصر قوة وشجاعة وتدبر ، فان وجدت كانت له من الناس القيمة الاعتبارية التي يطلب .

- **رابعا:** الصدقية : وما يصنعها : الصدق ، الاخلاص والوفاء ، والتفاني والتضحية ، فان وجدت كانت له من الناس القيمة الاعتبارية التي يطلب .

- **خامسا:** الاستمرارية : وفيها الثبات والعمل الدؤوب ، والالاحاح ، وابتداع الاساليب والادوات ، دون كلل ولا ملل ولا يأس ، ولا اضطراب ..

- **سادسا:** الضمانة : هي أن يشعر الناس والعمال بان العمل النقابي ضمانتهم للوصول الى حقهم ، أو للحفاظ على حقهم .

- **سابعا:** الاستيعاب : بمعنى القدرة على استثمار الناتج من خلال الاحتفاظ بالالتفاف الجماهيري والعمالي الحاصل حول العمل النقابي ، وعدم التفريط به من خلال التخلي عن الواجب المتعين ، وبذلك نعود الى الحلقة الأولى .

القضية الضائعة

أن يدركها الناس والعمال بشكل خاص ، حتى تتجهر أكثر فأكثر ، بعضها الثابت حقيقة قائمة ، وبعضها المفترض الاكتساب ، له مقدمات وضرورات ، لا بد للعمل النقابي أن يوفرها لنفسه حتى يمتلكها ، وبها يكتمل عقد شرائط قبول الناس له والالتفاف حوله .

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

• جد أحرف القضية الضائعة ووزعها على الجدول أعلاه بعد عثورك على ضروراتها وظواهرها المدرجة أدناه .

• لعبارات والمفردات مدرجة عاموديا وأفقيا فقط .

• تبدأ العبارة أفقيا من أي مربع ومع انتهاء الكلمة الأولى منها تبدأ الثانية عاموديا نزولا .

• قد تجد عبارة كاملة أفقيا أو عاموديا .

• ليس في العبارات والمفردات ما يبدأ من اليسار أو من الأسفل .

• لا استعمال لحرف واحد في كلمتين .

ق	ط	ت	ف	ا	ن	م	غ	ك	ت	ح	ق	ي	ق
ي	ل	ق	ي	م	ة	ا	ا	ن	ظ	ر	و	ف	ا
م	ب	ا	ل	ح	ق	ه	ي	ه	ل	ح	ق	ح	ل
ة	ث	ا	ب	ت	ة	ي	ة	و	و	د	ع	ر	ع
ا	ل	ث	ب	ا	ت	ة	ح	ق	ج	و	د	ا	د
ط	ر	ي	ق	ا	ل	ع	د	ا	ة	م	ل	ك	ل
م	ا	ه	ي	ة	و	ج	و	د	ة	ق	ي	م	ة
ق	ي	م	ح	ر	ك	ي	ة	ح	ي	د	ة	ا	ج
ق	و	ة	ا	ل	ع	م	ل	د	ن	ك	ل	ل	و
ا	ل	ص	د	ق	ي	ة	ا	ا	ل	ا	ص	و	ه
ا	ل	ض	م	ا	ن	ة	ل	ت	ع	ي	و	ل	ر
ا	ل	ا	ل	ح	ا	ح	د	ض	ت	ح	و	ا	ي
ص	ل	ا	ح	أ	م	ر	ؤ	ح	د	ث	ف	م	ة
ا	س	ت	م	ر	ا	ر	و	ي	ب	ي	ا	ل	ب
ا	ل	ش	ج	ا	ع	ة	ب	ة	ر	ث	ء	ل	ي

١- بعضها الثابت والذي هو حقيقة قائمة في العمل النقابي :

ماهية وجودية ، قيمة جوهرية ، قيمة ثابتة ، ماهية حق ، غاية وجود ، طلب الحق ، تحقيق العدل ، ظروف حراك ، طريق العدالة ، كنه الحق ، قيم حركية حميدة .

٢- بعضها المفترض الاكتساب من قبل العمل النقابي :

صلاح أمر ، سعي حثيث ، قوة ، الشجاعة ، تدبير ، الصدقية ، اخلاص ووفاء ، تضحية ، استمرار ، الثبات ، العمل الدؤوب ، الالحاح ، دون كلل ولا ملل ، الضمانة . تفان ، وجود .

حل قضية العدد السابق : الرؤية النقابية

الخبر : قال وزير الطاقة جبران باسيل : «المحكمة المالية يجب أن تكون موضع إجماع لأننا نريد محاسبة من يدفعنا فاتورة الكهرباء مليار ونصف المليار دولار سنويا من المال العام، وكل المال العام الذي يتثبت يوما بعد يوم في المياه والكهرباء والاتصالات والخزينة مباشرة داخل وزارة المالية كلها أموال مهدورة ومسرقة، ولا يمكن استردادها من دون المحكمة المالية، وإن شاء الله يكون هناك الوفاق الحقيقي حولها.

التعليق : تعبير دقيق عن أحد الأسباب الرئيسية لمعانات لبنان وأزمته الاقتصادية والاجتماعية ، هو أحد الحلول الاستراتيجية للفساد في لبنان ، ومدخلا يكاد يكون وحيدا لتفعيل عمل المؤسسات الدستورية ، لكن السؤال الأكبر يا معالي الوزير هل لبنان ببعض طبقته السياسية قابل لهكذا محكمة ومحكمة ؟ للأسف نحن في لبنان !

موازنة وزارة الصحة متواضعة وتقارب ٦،٢٪ من الموازنة،
الخبر : لفت وزير الصحة محمد جواد خليفة إلى أن الصحة هي حق من حقوق المواطن اللبناني ولا تدخل في إطار العطف والمنة من أحد، وهي جزء من الاقتصاد والاستقرار السياسي. وأشار إلى «أن موازنة وزارة الصحة متواضعة وتقارب ٦،٢٪ من الموازنة، فيما نحتاج إلى ٧٪.

التعليق : تعكس موازنة وزارة الصحة الضئيلة اهمال الحكومة للرعاية الاجتماعية للمواطنين ومنها الصحة والسلامة العامة ، صحة اللبنانيين طبابة واستشفاء بالكامل مسؤولية الدولة ، وهذا ما يجب أن ينطلق اليه كل مشروع لبطاقة صحية، بل لماذا لا تكون بطاقة الهوية هي البطاقة الصحية ؟ الا يستحق اللبنانيون ذلك ؟ الا يدفعون الضرائب ويتحملون الرسوم؟

الخبر : نشرت الصحف المحلية خبرا من بنات أفكار معجزة المذاهب وزير العمل حرب وهو: (مشروع قانون): يمنع لمدة خمس عشرة سنة بيع العقارات المبنية وغير المبنية الكائنة في لبنان بين أبناء طوائف مختلفة غير منتمية إلى دين آخر!؟

التعليق : ختم حرب العام ٢٠١٠ بمشروع غير مسبوق في سياق الفرز المذهبي والطائفي، وقد علق أحد الطرفاء على المشروع باستكمالها بالآتي: (تمتنع المدارس عن استقبال أي طالب ينتمي إلى طائفة غير طائفة المشرفين على المدرسة، تمتنع المؤسسات عن توظيف أي عامل لا ينتمي لطائفة صاحب المؤسسة، يمتنع سائقي السيارات والباصات العمومي عن نقل أي راكب من غير طائفة السائق، كما تمتنع النقابات عن التنسيب أو الدفاع عن أي عامل من غير طائفة رئيس النقابة أو الجهة الداعمة، ويبادر كل وزير على طرد الموظفين الذين ينتمون الى غير طائفته... وهكذا إلى أن يتحول لبنان وبسحر ساحر إلى كونفيدراليات طائفية ومن ثم مذهبية وعشائرية وهلم جرا حمى الله لبنان من مشاريع وزير العمال ونائب الشعب المعجزة.

الدواء في لبنان

الخبر : قال النائب السابق الدكتور اسماعيل سكرية «يقفل عام ٢٠١٠ على فاتورة دواء، تقارب المليار دولار، فكل حجم لبنان السكاني وقدراته الاقتصادية، تتطلب هذه الارقام التي يدفع نصفها عن غير وجه حق، إما بسبب الاسعار الظالمة أو إرهاب السوق بأدوية لا حاجة إليها .

التعليق : ملف يجب أن يفتح بتركيز نقابي ، وهو ملف دسم ومشبع بالفساد ، مسؤولية عنه الحكومة الحالية والحكومات السابقة بشكل مباشر .